الحياة الاقتصادية والاجتماعية

فى مدينة رشـــيد

فى العصر العثمانى

دراســة وثائقية

دكتور / صلاح أحمد هريدى على
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية بدمنهور
جامعة الاســكندرية

ان الدراسة التاريخية لمدينة رشيد من واقع سـجلات المحكمـة الشرعية بالشهر العقارى بمدينة الاسـكندرية قد حفزت الباحث نحـو الوقوف على كثير من الحقائق والمعلومات التاريخية عن هذه المدينة مع التركيز على تاريخها الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة أن تلك الوثائـق موجودة بكثرة هناك ، وان كانت مرتبة فى سـجلات ، الا أنه لوحظ أن بعض السجلات بعضها متآكل فى أغلب صفحاتها والبعض الاخـر غير مرتب السنوات ، ولكن فى النهاية أقول أن هذه المصادر غنية بمادتها ، كما لوحظ أن محكمة اسكندرية الشرعية تضم محاكم عديدة تابعة لمحكمة الاسـكندرية مثل رشيد ودمياط وأبو قير[1] .

---

(١) سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، سجلات أرقام ٧ مواد ٢٥٠ ، ص١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ، ٢٥٨ ، ص١١٢ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ٩٧١هـ / ١٥٩٦٣ ، سجل رقم ٨ مادة ٦٣٨ ، ص٢٢٤ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م ، سجل رقم ٩ مادة ١٣٦ ، ص١٤٤ ، بتاريخ ١٣ شوال ، ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م ، سجل رقم ٤١ مادة بدون رقم ، ص١٥ ، ص٢٧ ، على سبيل المثال لا الحصر .

ولذلك فقد قسمت هذا البحث الى تمهيد مبسط لمدينة رشيد وتطورها ، ثم تطرقت بعد ذلك لبيان أهميتها السياسية فى مصر العثمانية ، ويلى ذلك الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أما عن الناحية الاقتصادية ، فقد تعرضت للزراعة والصناعة والتجارة وبعض الحرف الموجودة فيها ، حيث كانت سائدة فى تلك الفترة ، أما الناحية الاجتماعية فقد شملت عمليات الزواج والطلاق والمعاملات بين الأهالى بعضهم البعض ، وبينهم وبين بعض العرب المقيمين هناك مثل المغاربة والشوام والحجازين وغيرهم ، كما تعرضت أيضا الى دور الأوروبيين ومشاركتهم فى هذه الحياة . بالاضافة الى ذلك فقد عرضت للاعمال الخيرية وغير ذلك ، مدعما ذلك بالوثائق .

ولذلك تعتبر مدينة رشيد قاعدة لمركز رشيد ، وهى من مدن الثغور المصرية القديمة ، وردت فى جغرافية استرابون باسم Bolbitine وأنها واقعة على مصب فرع بولبتين ، وذكرها اميلينو فى جغرافيته فقال ان اسمها القبطى Rachit ومن اسمها العربى رشيد واللاتينى Rossete ، ويقال ان رشيد كانت واقعة فى شمال موقعها الحالى ، الذى نقلت اليه فى عام ٢٥٦هـ / ٨٦٩م[٢] .

على أية حال فقد تطورت رشيد بعدة تطورات من الناحية الادارية، فنجد أنها كانت محافظة من محافظات مصر ، وفى عام ١٣١٣هـ / ١٨٥٩م، صدر أمر عال بالغاء محافظة رشيد ، واعتبرت بعد ذلك مركزا من مراكز مديرية البحيرة منذ عام ١٣١٤هـ / ١٨٩٦م[٣] .

ولقد كانت لمدينة رشيد أهمية خاصة عند سلاطين المماليك ، وأنشأ السلطان قانصوه الغورى (٩٠٧هـ / ١٥٠١م — ٩٢٢هـ / ١٥١٦م) سور

---

(٢) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص٣٠٠

(٣) المرجع نفسه ، جـ٢ ، ص٣٠٠ أصبحت مديرية البحيرة محافظة منذ عام ١٩٦٠ .

وأبراج لحفظها[٤] وشجع الأجانب وخاصة البنادقة على الاستقرار بها وخاصة أنها — رشيد — كانت محظورا دخول الأجانب بها لصفتها الحربية منذ عهد الأيوبيين ، وكان منعهم من ذلك يرجع الى الشك الذى كان يحيط بهم دائما من محاولتهم غزو مصر من الشمال ، ولكن سمح للبنادقة بالدخول اليها[٥] . كما أن السلطات المماليكية نقلت النشاط التجارى الى ميناء بلدة فوة جنوبه ، وهى تتصل بالاسكندرية بقناة ملاحية ظلت تعمل حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى[٦] . كما أنه من جنوبى رشيد تخرج قناة تصل الى ميناء البرلس بين رشيد ودمياط ، وهو مفتوح طوال العام ، وله مدخلان الشمالى للسفن المسيحية والغربى للسفن الاسلامية . وتتبع الموانىء نائب الاسكندرية الذى يحصل مندوبوه رسوم الدخول وشحن وتفريغ السلع[٧] .

وعقب الفتح العثمانى لمصر عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، فقد قام السلطان سليم (١٥١٢ — ١٥٢٠) بزيارة رشيد وأشاد بها كغيرها من الثغور المصرية[٨] . وقد وصل اليها آخر خلفاء العباسيين بالقاهرة الخليفة المتوكل وأقام بها عدة أيام ، قبل سفره الى استانبول[٩] عقب سقوط دولة المماليك بمصر ، وعندما غادرها ومعه بعض الحرفيين وغيرهم وساءت الأحوال الجوية فى البحر المتوسط عادوا مرة أخرى الى رشيد[١٠] . واعتنى العثمانيون برشيد عقب الفتح ، فأنشأ بها سليمان باشا الخادم

---

(٤) محمد بن اياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، جـ٥ ، ص٩٤ — ٩٥ .

(٥) نعيم زكى وصفى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، ص٩١ .

(٦) المرجع نفسه ، ص١٣١ .

(٧) المرجع نفسه ، ص١٣٢ .

(٨) محمد محمود زيتون ، اقليم البحيرة ، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، ص١٢٧ .

(٩) محمد بن اياس الحنفى المصدر السابق ، جـ٥ ، ص١٨٤ — ١٨٥

(١٠) المصدر نفسه ، جـ٥ ، ص٢٨٣ — ٢٨٤ .

(٩٣١هـ / ١٥٢٤م — ٩٣٤هـ / ١٥٢٧م) قيسارية وفندقا[١١] كما أنشأ داود باشا (٩٤٥هـ / ١٥٣٨م — ٩٥٥هـ / ١٥٤٨م) فندقا آخر سمي خان داود باشا[١٢] وأنشأ على باشا فندقا عام ٩٥٦هـ / ١٥٤٩م بالاضافة الى خانات أخرى بفوة ، كما عمر وكالة كبيرة فى رشيد[١٣] واهتم أحمد باشا الخادم بها (٩٩٩هـ / ١٥٩٠م) بانشاء وكالة وقهوة[١٤] . كما قام محمد باشا السلحدار (١٠١٦هـ / ١٦٠٧م — ١٠٢٠هـ / ١٦١١م) بانشاء وكالة أخرى حيث كانت مخصصة لكبار المسافرين ، بالاضافة الى انشاء عدة حوانيت وقهوة وسوقا للصاغة ، واستولى على غالبية الجزر المقابلة لرشيد وضمها اليها[١٥] .

وكانت لرشيد أهمية سياسية خاصة لدى الادارة العثمانية ، وعلى هذا فقد كان قبودان دمياط ، الذى كان يشار اليه باسم قبودان دمياط مع بندر رشيد[١٦] عليه امداد الاسطول العثمانى باحتياجاته عند مروره بالشواطىء المصرية ، وان كان يقوم نيابة عن قبودان الاسكندرية بتلك المهام ، وعليه تنظيم الملاحة فى مينائى دمياط ورشيد ، والعمل على استتباب الأمن فيها أما رسوم الملاحة فكانت محددة بـ ١٧٥ بارة[١٧] . أما عن مرتب القبودان فقد كانت تقدر بحوالى ٢٠٠ر٠٠٠ بارة سنويا ، ولكنها بلغت فى القرن الثامن عشر الى ٣٠٠ر٠٠٠

---

(١١) محمد محمود زيتون ، المرجع السابق ، ص١٢٧ — ١٢٨ .

(١٢) المرجع نفسه ، ص١٢٨ .

(١٣) المرجع نفسه ، ص١٢٩ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص١٢٩ .

(١٥) محمد محمود زيتون ، المرجع السابق ، ص١٣٠ .

(17) Stanford Shaw, **Ohoman Egypt in The Age of The Fnench Revulution, pp. 80 — 81**

(١٦) سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ص١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م وأنظر أيضا ص١ من هذا البحث .

بارة بالاضافة الى مرتب عينى بلغ ٥١٥ أردب من الغلال سنويا[١٨] وقد استطاع هذا القبودان فى القرن الثامن عشر ، أن يحقق دخلا لا بأس به .

ومما يلاحظ أن حسين أفندى الروزنامجى ، أشار عند اجابته عن القبودانات فذكر أنهم أربعة قبودانات اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، ولكن أغلب المصادر تؤكد أنهم ثلاثة لاشراف قبودان دمياط مع رشيد[١٩] . بالاضافة الى ذلك نجد أهمية رشيد السياسية من ناحية أخرى ، ترجع لاستقبالها الولاة العثمانيين الجدد قبل ذهابهم للقاهرة[٢٠] .

الحياة الاقتصادية :

أما عن الحياة الاقتصادية فى مدينة رشيد ، فقد تمثلت فى الزراعة والصناعة والتجارة واحترافهم بعض الحرف ، فانتشرت زراعة الأرز فى مساحات عديدة ، مثل المنصورة ودمياط والمنزلة ، ورشيد ، فبلغ انتاج الفدان في المناطق السابقة تسعة أرادب ، أما فى رشيد فبلغ الانتاج من سبعة الى ثمانية أرادب[٢١] . ويعتبر أحد المحاصيل الصيفية ، ويحصل العمال الذين يقومون باقتلاع وشتل الفدان الواحدة بالمقابلة مقابل أجر

---

(١٨) محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص١٥ ، ليلى عبد اللطيف أحمد ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص٣٨٦ — ٣٨٧ .

البارة = ١/٤٠ من القرش . (أنظر ، عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ص٥٧٣) .

(١٩) سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ١٠٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .

(٢٠) مصطفى بن الحاج ابراهيم ، تاريخ وقايع مصر ، ص١٧ ومابعدها Stanford Shaw **Egypt in The Eighteenth century**, p. 14

(21) Stonford Shaw, **Ottuman Egypt in The Age of The Fnench Revolution**, p. 19 .

جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ترجمة زهير الشايب المجلد الرابع ، ص٦٢ .

خمسة بوطاقات هذا بالنسبة للعمال الآتين من بلبيس ، أما عمال المنصورة الذين يذهبون الى رشيد والدلتا لحصاد الأرز فتدفع أجورهم نقدا ويحصلون على أربعة بطاقات ، مقابل حصد محصول الفدان وربطه فى حزم ونقله الى الجرن[٢٢] ، ولا نعرف الأسباب التى أدت الى خفض أجور هؤلاء عن أجرة العمال الآتين من بلبيس ، ربما يرجع ذلك الى خبرة هؤلاء العمال عن الاخرين ، أو يكون ذلك مؤداه أن العمال يكثرون فى هذا الموسم فيقل الاقبال عليهم ، ويؤدى ذلك الى تخفيض أجرتهم ، أما أجرة درس الأرز فغالبا مايدفع للعامل عن الفدان الواحد قدر معلوم من حزم الأرز[٢٣] أى أن الأجر يدفع عينا .

أما عن زراعة الشعير ،فقد وجدت فى رشيد ، وبلغ انتاج الفدان من ثمانية الى عشرة أرادب ، ويصدر من رشيد ودمياط والقصير[٢٤] ، ويزرع الحمص أيضا ، ويستخدم كغذاء للفلاحين ، كما هو الحال فى مدن أخرى كالقاهرة ودمياط ومدن الدلتا[٢٥] . ووجدت زراعات أخرى مثل السمار التى كثرت زراعته فى ضواحى رشيد ودمياط ، وأطراف بعض الواحات بالصحراء الغربية ، الذى يصنع منه أجود أنواع الحصر[٢٦] .

أما عن الصناعة فقد كانت فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، بدائية تعتمد على عدد قليل من العمال لتزويد السكان بما يحتاجون اليه من غذاء وكساء وأدوات منزلية . وكانت تعتمد — الصناعة — فى المقام

---

(٢٢) المرجع السابق ، ص٦١ . **بوطاقة** : وهو الريال ابو طاقة نسبة للنافذة أو الطاقة (أنظر عبد الرحمن فهمى ، المرجع السابق ، ص٥٧٨) .

(٢٣) جيرار ، المرجع نفسه ، ص٦٤ .

(٢٤) المرجع نفسه ، ص٦٢ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ص٦٨ — ٦٩ .

(٢٦) أحمد أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة فى عهد محمد على الكبير ، ص ٢١٣ .

الأول على القوى العضلية والمواشى ، واستخدم بعض المهاجرين الأجانب قوة الهواء فى ادارة الطواحين بها[٢٧] .

وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز فى رشيد[٢٨] ، وانتشرت صناعة المنسوجات الحريرية فى كثير من المناطق الشمالية من الوجه البحرى نظرا لسهولة استيراد الحرير من سوريا[٢٩] ، وملاءمة تلك المناطق للتصدير الى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى شهرة واسعة بالصناعات مثل منوف ، محلة مرحوم ، وبربة ، وأبيار ، وبيسون ، وسمنود ورشيد ، ودمياط وأنشاص[٣٠] . ووجدت صناعة التيل والمنسوجات الكتانية[٣١] ، كما تصنع رشيد كذلك نوعا من أقمشة كتانية بها خطوط من الحرير الأبيض ، تستخدم بصفة خاصة ، فى صنع قمصان النساء[٣٢] كما يصنع من الكتان قلوع المراكب ، ويفضل من كان يصنع فى رشيد[٣٣] .

وكان لهذه الحرفة شيخ من أقدم المشايخ يتولى شئونها ويفصل فى المنازعات القائمة بين أفراد حرفته ، ويوزع عليهم الضرائب شأنه فى ذلك شأن شيخ أى حرفة أخرى[٣٤] كما قامت صناعة تمليح السمك[٣٥] ،

---

(٢٧) على الرجيتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص١٦ — ١٧ .

(٢٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص١٨٢ .

(٢٩) سجل رقم ١٨ مادة ٢٦٧ ، ص٩٢ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢ م .

(31) Shaw.op. cit., p. 132

(٣٢) جيرار ، المرجع السابق ، ص٢٠٨ .

(٣٤) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص٣٤ . وللمزيد من التفصيلات ، أنظر صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص٣٩ — ٥٣ .

(٣٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص١٩ .

ووجد تصناعة السكر الذى كان يصدر الى الخارج[٣٦] وصنعت المراكب فى رشيد[٣٧] ، ويطلب بعض البحارة من مطوبس صناعتها فى رشيد ، ويرجع ذلك الى خبرة الأهالى الطويلة فى هذه الصناعة [٣٨] .

أما عن التجارة ، فكانت هناك تجارة داخلية ، وتجارة خارجيـــة ، فالتجارة الداخلية تنحصر فى تبادل منتجات أقاليـــم مصر ، بين مدينة وأخرى ، فى أسواق عامة تقوم فى يوم محدد من أيام الأسبوع ، حيث يتوجه الى هناك من كل مكان البائعون والمشترون ، فتتم عمليتا البيـــع والشراء وأحيانا يتم البيع عن طريق المقايضة أما بســـلعة زراعية أو صناعية أو البيع بالنقود . ويلاحظ أنه ليست لمدينتى رشيد ودمياط على الاطلاق أسواق بمعنى الكلمة لشئون التجارة الداخلية ، لكنهما مستودعات لتجارة دول أوربا وشعوب سوريا[٣٩] . بالاضافة الى ذلك وجد برشيد مؤسسات أوربية لمختلف الدول وذلك فى القرن السادس عشر ، وخاصة البنادقة حيث كان لهم فندق خاص بهم ، ويرجع ذلك لتفوق تجارتهم مع رشيد على سائر الدول الأخرى ، وازدادت الفنادق الأوروبية الأخرى فى مدينة رشيد فى القرن الثامن عشر[٤٠] .

ولذلك وجدت تجارة الأرز ، وقام بعض أهالى رشيد والبرلس من البحارة بعملية النقل الى الاســـكندرية ، وكان التجار العثمانيون لهـــم نصيب كبير فى هذه التجارة ، وأحيانا يختلفون معهم على دفع بقية الأجر المتفق عليه ، وينتهى بهم الأمر بالالتجاء الى المحاكم التى تصدر أحكاما ضدهم بايداعهم فى السجن لعدم التزامهم بدفع بقية المحاكم التى تصدر

---

(٣٦) محمز زيتون — المرجع السابق ، ص١٢٧ .

(٣٧) سجل رقم ١٩ مادة ٤٥٧ ، ص١٨٥ ، بتاريخ ١٧ محرم عـــام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(٣٨) سجل رقم ١٧ ، مادة ٦٧٤ ، ص٢٢٥ بتاريخ ١٨ محـــرم عـــام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م .

(٣٩) جيرار ، المرجع السابق ، ص٢١٠ .
Shaw, op. cit., p. 143 .

(٤٠) محمد محمود زيتون ، المرجع السابق ، ص١٢٩ .

أحكاما ضدهم بايداعهم فى السجن لعدم التزامهم بدفع بقية الأجر المتفق عليه[٤٢] . ويرجع ذلك الى نزاهة القضاء فى تلك الفترة ، واننا نجد أن السبب يرجع فى ذلك ، الى أن القضاء لم يضيع حقوق الناس حتى لو كان هؤلاء من العثمانيين أنفسهم . واشتغل بعض التجار من أهالى البلاد فى هذه التجارة أيضا[٤٣] . وصدر الأرز الى أزمير ، ففى تلك الحالة تدفع الأجرة هنا بالعثمانلى الأستانبولى[٤٣] ، ويحدث أن بعض المراكب كانت تخشى من الغرق أثناء رحلتها ، فتضطر الى القاء بعض حمولتها فى البحر(٤٤) .

ووجدت تجارة القمح الشامى [٤٥] ، والشىء الملفت للنظر أن بعض المغاربة المقيمين برشيد قد اشتغلوا فى هذه التجارة[٤٦] ، ويرجع ذلك الى الأرباح الهائلة التى تجبى من الاشتغال فى هذه التجارة ، وصدر القمح

---

(٤١) سجل رقم ٦ مادة ٢٢ ، ص٢ بتاريخ ٢٩ صفر عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ، سجل ٣٢٢ ، ص١٠٧ بتاريخ ١٧ رمضان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(٤٢) سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٠ ، ص١٠٨ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ، سجل رقم ١١ مادة ١٠١٨ ، ص٢٥٠ بتاريخ أول ذى الحجة الحرام عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، سجل رقم ٥٥ ، مادة ٣٩ ، ص١٦ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م .

(٤٣) **عثمانلى** : اسم لعملة تركية فضية ، سكت فى عصر السلطان عثمان الثانى (١٠٢٨هـ / ١٦١٨م — ١٠٣٢هـ / ١٦٢٢م) ، وسكت بمعرفة بكر أفندى بناء على الفرمان الصادر فى غرة المحرم ١٠٢٨هـ / ١٦١٨م بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان . (انظر ابراهيم سلطوح ، تاريخ مصر العثمانية ، ص٢٠٢ ، وكان العثمانلى يساوى نصف بارة (ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص٤٥٠) .

(٤٤) سجل رقم ١٢ مادة ٣٨٠ ، ص١٣٧ بتاريخ ٨ صفر عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٠م .

(٤٥) سجل رقم ١١ ، مادة ٩٦٨ ، ص٢٣٩ ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٤٦) سجل رقم ١١ ، مادة ٨٩٣ ، ص٢٤٦ ، بتاريخ ١٣ ذى القعدة الحرام عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ١١٦١ ، ص٢٨٣ ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

الى الخارج ، ولكن عند حدوث أزمات اقتصادية ، كما حدث فى عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م ، صدرت الأوامر بعدم تصديره ، ومن أجل هذا الغرض أجريت عملية التفتيش للسفن المسافرة للخارج ، للتأكد من عدم تصديره [٤٧] بالاضافة الى ذلك وجدت تجارة الدقيق ، الذى كان يباع على أقساط شهرية وخصوصا للحمامين ، الذين كانوا يتباطئون فى بعض الأحيان فى دفع بقية الأقساط ، وينتهى الأمر بهم فى النهاية بايداعهم فى السجن [٤٨] . ولم يكن بعض الحمامين وحدهم يتباطئون فى دفع ما عليهم من ثمن الدقيق أو القمح ، ولكن يحدث ذلك فى بعض الأهالى [٤٩] . ووجدت تجارة الفول أيضا [٥٠] .

أما عن تجارة المواد الغذائية ، فكان لأهل رشيد نصيب فيها ، وعلى هذا فقد وجدت تجارة السكر ، الذى كان يرد اليها من فوه [٥١] ربما كان يصنع هناك أو يجلبه التجار الى فوه ومن هناك ينقل الى رشيد بغرض التجارة ، ووجد تجارة القصب ، والتى كانت أحيانا تتم بالمشاركة [٥٢]

---

(٤٧) سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٨ ، ص١١٢ بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .
وكان ذلك ابان حكم على باشا الصوفى (٩٧١هـ / ١٥٦٣م — ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م) .

(٤٨) سجل رقم ٨ ، مادة ٥١٥ ، ص١٧٧ بتاريخ ١١ جمادى الثانية ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م .

(٤٩) سجل رقم ٥ ، مادة ٥١٢ ، ص٢٢١ ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١٠٣٨هـ / ١٦٢٨م .

(٥٠) سجل رقم ٨ ، مادة ٤٥ ، ص١٦ بتاريخ ١٢ محرم ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م سجل رقم ١٧ مادة ٢٩ ، ص٧ بتاريخ ١٩ رجب ٩٨٩هـ / ١٥٨١م .

(٥١) سجل رقم ١١ ، مادة ١٣٦ ، ص٤١ ، بتاريخ ٢١ رجب ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٥٢) سجل رقم ٩ ، مادة ٦٦٢ ، ص٢١٢ ، بتاريخ ٨ رمضان ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م ، سجل رقم ١١ مادة ٨٨٠ ، ص٢٢١ ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٨٩٩ ، ص٢٢٦ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

وتاجروا أيضا فى العسل الأبيض[٥٣] • ويبدو أن الانتاج المحلى من العسل لم يكف الاستهلاك المحلى ، فجلبوا كميات كبيرة من القاهرة[٥٤] • وانتشرت تجارة العجوة ، وكانت فى بعض الأحيان فاسدة[٥٥] ربما كان الهدف من ذلك عملية الغش التجارى ، أو الحصول على أكبر قدر ممكن الأرباح ، وفى تلك الحالتين يدخل هذا أو ذاك السجن • ويلاحظ أن العجوة لم تكن السلعة الوحيدة الفاسدة ، ولكن وجدت بعض السلع الأخرى الفاسدة مثل الجبن وغير ذلك[٥٦] • ويرجح أن يكون فساد السلعة ليس ناتجا عن الغش التجارى أو الحصول على الأرباح الكثيرة ، ربما يكون ذلك راجع الى ظروف ليس للبائع أى هدف منها ، مثل العوامل الجوية مثلا ، أو سوء التخزين • ويلاحظ أنهم أحيانا يستوردون الجبن من بعض الدول الأوروبية وخصوصا قبرص[٥٧] •

ووجدت تجارة الياميش وخصوصا الجوز القبرصى ، وأحيانا يكون مغشوشا ، وعلى هذا يطالب المشترى بالتعويض اللازم الناتج عن هذا الغش ، ويدافع البائع عن نفسه أنه لم يعلم أنه — الجوز — كان مغشوشا[٥٨] • ومن الملاحظ أيضا أنه قد انشئت شركة مشاركة

---

(٥٣) سجل رقم ١١ مادة ٩٣٩ ، ص٢٣٤ بتاريخ ١٧ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٩٦٢ ، ص٢٣٨ ، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ٩٨٨م ، ص٢٤٤ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م سجل رقم ١٢ مادة ٢١٢ ، ص٢٧٩ بتاريخ ٧ محرم عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م •

(٥٤) سجل رقم ١١ مادة ٦٧٦ ، ص١٧٥ بتاريخ ١١ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(٥٥) سجل رقم ١١ مادة ٦٣٨ ، ص١٩٦ ، بتاريخ ١١ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(٥٦) سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص١٩٨ بتاريخ ١٣٠ رمضان عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م •

(٥٧) سجل رقم ١٨ مادة ١٢ ، ص٥ بتاريخ ٦ جمادى الأولى ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م •

(٥٨) سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص١٩٨ بتاريخ ١٣ رمضان عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م •

للتجارة فى الكتان والعجوة ، وبذا يكون الهدف التجارى ليس قائما على مجال التخصص ، فنجد أن الشركاء من السقايين والاخر من البرلس ، ويذكر قيمة رأس المال العينى والنقدى ، ويحدث أن يختلف الشريكان نتيجة أن أحدهم قد أخل بشروط الاتفاق فيما بينهم ، مثل قيامه ببيع بعض الأصناف أثناء غياب شريكه ، دون علمه ، وعلى هذا يطلب الشريك ، فصل الشركة ، ودفع التعويض المناسب(٥٩) .

وكانت بعض السلع تباع بالمقايضة مثل التمر ، الذى يباع بالمقايضة على ورد ، فيدفع جزءا من السعر بالورد ، ويقسط الباقى على أيام(٦٠) . ويرى الباحث أنه بالرغم من أنه قد جرت العادة على عملية البيع بالتقسيط الشهرى فى بعض السلع الا أننا نرى أنه ربما يكون سعر البيع نفسه قليلا ولايستحق التقسيط على آجال شهرية ، ولهذا يقسط على أيام ، أو أن الدافع لذلك هو تسديد الثمن بأقصى سرعة .

أما تجارة « البكسماط » فتاجر فيها بعض المغاربة المقيمين برشيد، كما أنهم عملوا كوكلاء لحلبيين مقيمين بالقسطنطينية ، ويشترون بموجب هذا التوكيل(٦١) وبخصوص البكسماط الذى يتم توريده للعمارة الشريفة ، فنجد الأوامر الصادرة دائما بضرورة الاهتمام بتوريد القمح الخاص بصناعته وتوريده(٦٢) . وكان بعض الأهالى يبيع بأقساط شهرية،

---

(٥٩) سجل رقم ١٤ مادة ١١٦٥ ، ص٣٥٧ بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(٦٠) سجل رقم ١٢ مادة ٤١٧ ، ص١٤٧ ، بتاريخ ١٦ صفر ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م ، سجل رقم ١٨ مادة ٧٧ ص٢٦ بتاريخ ١٧ رمضان عام ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م .

(٦١) سجل رقم ١٢ مادة ٣٦٧ ، ص١٣٢ ، بتاريخ ١٧ صفر ٩٨٦هـ / ١٥٧٨ م .

(٦٢) سجل رقم ١٥ مادة ١٤ ، ص٩ بتاريخ أول ذو القعدة عام ٩٨٨هـ / ١٥٨٠م .

ويتباطأ بعضهم فى دفع بقية الأقســـاط ، وينتهى بهم الأمر الى ايداعهم فى الســـجن[٦٣] .

ووجدت تجارة الزيت الحار ، ويباع غالبا على أقساط شهرية[٦٤] ، واشتغل المغاربة فى تجارة السيرج ، وخصوصا مع بعض اليهود الربان ، الذين يصرون على أن تكون المعاملة بالدينار الذهبى الجديد[٦٥] . ويرى الباحث أن السبب فى ذلك يرجع الى حرص اليهود الى المعاملة بالعملة الذهبية ، حرصا منهم على الاحتفاظ بقيمتها الاقتصادية ، وخصوصا أن بعضـــهم كانوا صـــيارفة ، فمن الطبيعى أن يعرفوا قيمة العملة .

أما تجارة البن اليمنى ، الذى يتم استيراده عن طريق ميناء القصير ثم ينقل بعد ذلك الى قنا ثم الى القـــاهرة(٦٦) ثم يوزع بعد ذلك الى البلاد ومنها الى رشيد[٦٧] . ووجدت تجـــارة البيض ، الذى كان يورد للحلوانية[٦٨] وهذا يرجع الى طبيعة عملهم لأن البيض يستخدم فى صناعة الحلوى . كما اشتغل بعض المغاربة فى تجارة الخضار ، حتى أنهم اشتهروا بتلك التسمية ، ويطلق عليهم أحيانا المغربى الخضرى ، وأحيانا يبيعون خضارا فاسدا ، وينتهى بهم الأمر الى معاقبتهم على ذلك[٦٩] أما

---

(٦٣) سجل رقم ١٦ ، مادة ٤٥٥ ، ص١٨٥ بتاريخ ١٧ محرم ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

(٦٤) سجل رقم ٦ مادة ٣٥٦ ، ص١٤٥ بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م .

(٦٥) سجل رقم ١٢ مادة ٤٤٠ ، ص١٥٤ بتاريخ ١٨ صـــفر عـــام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م .

(٦٦) جيرار ، المرجع السابق ، ص٣٠١ .

(٦٧) سجل رقم ١١ مادة ٩١٣ ، ص٢٢٨ بتاريخ ٢١ ذى القعـــدة عـــام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٦٨) سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٨٧ ، ص٢٠٠ بتاريخ ١٦ رمضان عـــام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م ، سجل رقم ١٦ مادة ٥٦٤ ، ص٢٢ ، بتاريخ ١٤ شعبان عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .

(٦٩) سجل رقم ١٠١ مادة ٦٣٥ ، ص١٦٧ بتاريخ ١٢ شـــوال عـــام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

تجارة الليمون المملح (المخلل) فكانت موجودة وخصوصا أنها كانت تورد الى البقالين[٧٠] ويرجع هذا لطبيعة عملهم • بالاضافة الى ذلك وجدت تجارة الزبيب الأسود ،ويلاحظ أن بعض الحجازيين وخصوصا الجدوين ، تعاملوا فى هذه التجارة مع بعض الأروام ، وأحيانا أن يضيع منها بعض العبوات أثناء الشـــحن[٧١] •

وكان لأهل الذمة المقيمين برشيد ، نصيب فى التجارة وخصوصـــا اليهود ، فقد تاجروا فى الخيار الشنبر[٧٢] ، بالاضافة الى ذلك فقد تاجروا فى الخمور ، وخاصة الخمور المستوردة من ســـالونيك ، ويلاحظ أنهم قاموا فى التجارة كوكلاء عن بعض التجار الأوروبيين المقيمين بالخارج[٧٣] ويرجع السبب فى ذلك لسبب دينى ، لأن المسلمين كرهوا بيع الخمور ، وعـــلى هـــذا فقد تركت هذه التجارة لأهل الذمة ، ويتضـــــح ذلـــك فى أن بعض التجار الأوروبيين المقيمين برشيد وخصوصا القبارصـــة يشتغلون أيضا بهذه التجارة ، ويحدث أحيانا بيع الخمور بالمقايضـــة بالكتان ، ويتم تحديد السعر لكل من السعرين ، ثم يدفع الفـــرق بين السعرين ، وتتم هذه العملية غالبا بين الأوروبيين[٧٤] •

وبعد فهذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر ، لبعض الأنشـــــطة

---

(٧٠) سجل رقم ١٦ مادة ١٠١١ ، ص٣٧٨ بتاريخ ٢ جمادى الثانية عام ٩٥٥هـ / ١٥٨٦م .

(٧١) سجل رقم ١٧ ، مادة ٨٢٥ ، ص٢٧٣ بتاريخ ١٦ صفر عـــام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

(٧٢) سجل رقم ٩ مادة ٦٦٤ ، ص٢١٣ بتاريخ ٨ رمضان عام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م (خيار شنبر هو نبات ملين (انظر ليلى عبد اللطيف المرجع السابق ص ٤٤٦) .

(٧٣) سجل رقم ١٤ مادة ١٩ ، ص٥ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م ، ســـــجل رقم ١٧ مادة ١٢٣ ، ص٣٩ بتاريخ ١٧ شـــعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(٧٤) سجل رقم ٤ مادة ١٧٨ ، ص٥٦ ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانى عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

التجارية الخاصة بتجارة بعض المواد الغذائية التى كان يتعامل بها أهل رشيد أو العرب المقيمين بها ، وبعض أهل الذمة سواء كانوا من أهل البلاد أو من البلاد الأوروبية . وان كانت هناك تجارة فى بعض السلع الأخرى مثل تجارة الشمع الذى كان يستورد من أصاليا (ايطاليا) فكان له نصيب للتجارة فى رشيد[٧٥] . وكانت بعض النساء تعمل فى تجارة الشمع ، ففى تلك الحالة توكل بعض الرجال فى استلام مايخصها من الثمن ، أو تحصيل مايتبقى من أقساط[٧٦] .

أما تجارة المنسوجات فقد تمثلت فى تجارة الكتان والجوخ والحرير والصوف ، وغير ذلك من المنسوجات الأخرى ، ولذلك فقد ازدهرت تجارة الكتان فى رشيد نظرا لشهرتها فى تلك الصناعة[٧٧] ويصدر للخارج [٧٨]، وقد كان للاوروبيين نصيب فى هذه التجارة ، واتبعوا أساليب ملتوية مع الأهالى ، مثل التقليل من سعر البضاعة ، وفى هذا المجال نجد أن المغاربة قاموا بأعمال الترجمة بين الأوروبيين والأهالى[٧٩] . وبعد الاتفاق على البيع يشحن الكتان للاسكندرية ، وأحيانا يتعرض للنقص

---

(٧٥) سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٩٦ ، ص٢٢٥ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٧٦) سجل رقم ١٨ ، مادة ٣ ، ص٢ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م .

(٧٧) سجل رقم ١١ ، مادة ١٠٤٣ ، ص٢٥٥ بتاريخ ٧ ذى الحجة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(٧٨) سجل رقم ٧ ، مادة ٢٥٨ ، ص١١٢ بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .

(٧٩) سجل رقم ٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص١٧٣ بتاريخ ١٠ جمادى الثانى عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م ، مادة ٥٢٤ ، ص١٧٩ بتاريخ ١٣ جمادى الثانى ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م ، سجل رقم ٩ ، مادة ٥١١ ، ص١٨٣ بتاريخ ٢٩ ربيع الثانى عام ١٠١١هـ / ١٥٩٣م .

أثناء الشحن ، أو يحدث خلافا على أجرة الشحن[٨٠] • ويحدث أحيانا أن تتم المقايضة على بيع غزل منسوجات فى بلاد الشام على أن يتم استيراد بدلا منها حرير ، ويراوغ المشترى ولايورد الحرير ، ويدعى بأنه قد دفع الثمن ، ولم يحدث عملية المقايضة [٨١] • وبخصوص تجارة الجوخ المستورد من الهند ، فيباع على أقساط شهرية نظير رهن عقار المشترى ، حتى يتم تسديد بقية الأقساط[٨٢] • ويرى الباحث أن السبب فى ذلك ربما يؤدى الى أزمة الثقة بين الاثنين نتيجة لتعامل سابق ، أو يرجع الى ضخامة الكمية المباعة ، فعلى هذا الأساس أراد البائع أن يضمن حقه فرهن عقار المشترى ، أو ربما أراد أن يضمن حقه فى حالة وفاة المشترى ، وهذا لايمكن الأخذ به لأن البائع نفسه لايضمن عمره• ووجدت أيضا تجارة أغطية الرأس للسيدات والتى كانت لها شهرة وخاصة الأغطية الحجازية [٨٣] • ووجدت تجارة الصوف المغربى الذى كان له شهرة فى تلك الفترة وخلط بالكتان[٨٤] • واستخدم فى صناعة الأحرمة الصوفية •

ووجدت أيضا تجارة الأخشاب ، ويلاحظ أن بعض الأوربيين وخصوصا الايطاليين كانوا يقومون بعملية الاستيراد والتعامل مع التجار

---

(٨٠) سجل رقم ٥ مادة بدون رقم ، ص٢٣ بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م ، سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٤٨ ، ص٣٨٣ ، بتاريخ ١١ جمادى الثانى عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م ، سجل رقم ٧ ، مادة ٦٧ ، ص٢٢٤ بتاريخ ١٨ محرم عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣ •

(٨١) سجل رقم ١٨ مادة ١١٨٣ ، ص٣٨٤ ، بتاريخ مستهل ربيع الأول عام ٩٩١هـ / ١٥٨٣م •

(٨٢) سجل رقم ١٦ ، مادة ٤٧٧ ، ص١٩٣ بتاريخ ٢٣ محرم عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م •

(٨٣) سجل رقم ٧ ، مادة ١٢٥ ، ص١٢٩ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م •

(٨٤) سجل رقم ١٤ ، مادة ١٤٧ ، بتاريخ ١١ شعبان عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م •

من أهالى المدينة[٨٥] ، كما أن التجار يقومون ببيعها بالأجل والدفع بعد مدة معينة[٨٦] ، ويتعهد الأهالى بتوريد الخشب اللازم للترسخانة (الترسانة) ، وفى تلك الحالة يورد الخشب بصفة عاجلة دون أى تباطىء أو اهمال ، ومن يهمل ذلك يعامل بحزم ، كما يورد معه الزفت[٨٧] وتاجر بعض الحدادين فى أدوات المعمار مثل المسامير(٨٨) ، كما قام بعض التجار المغاربة المقيمين برشيد بالتعامل فى هذه التجارة التى كانت تباع أيضا على آجال ، ونجد مندوب البائع هنا يكون بعض القبانية[٨٩] .

أما تجارة المرايات ، فقد كانت تستورد من الخارج ، ولن لم يذكر اسم البلد المستورد منها ، ولكن يلاحظ أن بعض المغاربة الصنهاجيين والحجازيين يؤخذ بشهادتهم فى حالة الخلاف[٩٠] .ووجد للتجار الأوروبيين المقيمين برشيد نصيب أن بعض العبوات كانت ناقصة الميزان ويحدث خلافا على ذلك[٩١] .

واذا كانت رشيد قد قامت بدور هام ، فى أدوات المعمار وغير ذلك ، فاننا نجد أنها قامت بدور هام أيضا فى تجارة الحيوانات ، وخاصة

---

(٨٥) سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٧٩ ، ص٢٠٠ ، بتاريخ ١٦ رمضان عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م ، سجل رقم ٨ امادة ٢٧٣ ، ص٤١٢ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(٨٦) سجل رقم ١٤ مادة ٦٨٩ ، ص٢٠٦ بتاريخ ٢٠ رمضان عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(٨٧) سجل رقم ١٥ ، مادة ١٩ ، ص٢٤ ، بتاريخ أواسط جمادى الأول عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م .

(٨٨) سجل رقم ١٦ ، مادة ٩٤٠ ، ص٣٤٩ ، بتاريخ ٥ ذى القعدة الحرام عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .

(٨٩) سجل رقم ١٦ مادة ٩٤٠هـ ، ص٣٤٩ ، بتاريخ ٥ ذى القعدة الحرام عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .

(٩٠) سجل رقم ١٣ مادة ٢١٩ ، ص٨٢ بتاريخ ١٦ محرم ٩٥٥هـ / ١٥٤٨م .

(٩١) سجل رقم ٧ مادة ٧٦ ، ص٢٧ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

الجمال ، فيذكر دائما عددها ولون كل منها ، ومواصفاتها ، ومن الملاحظ هنا أن الذى يقوم بعملية البيع والشراء بعض العربان ، وكان البيع بالفضة الجديدة ، وأحيانا بالمقايضة بأثواب ، مع دفع فرق السعر بالفضة ، وذلك بالاتفاق بين البائع والمشترى[٩٢] . ويرجع ذلك الى أنهم يفضلون التعامل بالفضة ، ولم يكن العربان وحدهم فى هذا المجال ، ونجد بعض الأهالى يشتغلون بهذه التجارة ، وغالبا المشترى هنا يكون من العربان نظرا لظروفهم واحتياجهم للجمال فى حياتهم اليومية[٩٣] ، كما قايضوا الجمال على حيوانات أخرى مثل البغال[٩٤] . كما تاجر فيها بعض الأهالى[٩٥] .

ولتجارة البغال نصيب فى هذه التجارة ، ويذكر بها العيوب ان وجدت وتتم عملية البيع أحيانا على أقساط شهرية ، وأحيانا أخرى بالرغم من اتفاق البائع على البيع بالتقسيط الا أنه لم يسلم له البغل ، الا بعد تسديد جميع الأقساط من جانب المشترى ، ولانعرف سببا لذلك ، ربما يرجع لعدم الثقة بينهم ، أو أن يكون ذلك راجعا الى تعامل سابق بينهما ، وحدثت بعض المتاعب فى السداد ونظرا لاحتياج أهل الحرف للبغال وخصوصا الطحانيين ، فقد تاجروا فيها سواء بالبيع أو الشراء ، وبالرغم من البيع بالتقسيط دون الرهن ، فان المشترى قد يتباطأ فى

---

(٩٢) سجل رقم ٥ مادة ٢٧٣ ، ص١٠٠ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ٩٦٩هـ / ١٥٦١م ، سجل رقم ٦ مادة ١٥٧ ، ص٦٢ بتاريخ ١٧ ربيع الثانى عام ١٠٤٤هـ / ١٥٩٥م .

(٩٣) سجل رقم ١٦ مادة ١١٢٦ ص٤١٣ ، بتاريخ ١٤ ذي الحجة عام ١١٠٣هـ / ١٦٠٤م .

(٩٤) سجل رقم ٨ ، مادة ٣٢٣ ، ص٨٢ ، بتاريخ ٢ جمادى الأول عام ٩٧٣هـ / ١٥٧٥م ، سجل رقم ١٧ مادة ٤٥٨ ، ص١٥٦ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(٩٥) سجل رقم ١٨ ، مادة ٧٩١ ، ص٢٦٦ ، بتاريخ ٢٣ ذي القعدة عام ٩٩٠هـ / ١٥٨٢م

الدفع ، ففي تلك الحالة فالبائع ليس أمامه الا أن يلجأ للقضاء[٩٦] • ومن الملاحظ أن بعض الشوام المقيمين برشيد ، قد ساهموا فى هذه التجارة ، التى كانت تتم أحيانا بالمقايضة • ووجدت تجارة الأحصنة أيضا[٩٧] ، بالاضافة إلى ذلك فكان لتجارة الحمير نصيب فى هذه التجارة ، وخاصة أنه كان يمثل وسيلة النقل الوحيدة فى تلك الفترة ، وكانت تجارته سائدة بين المكارين[٩٨] أو بينهم وبين الأهالى ، وتباع على أقساط شهرية متفق عليها[٩٩] وأحيانا يدخل بعض الصعايدة فى هذه التجارة[١٠٠] ، كما تباع الحمير لبعض الادكاوية[١٠١] •

واعتمدت تجارة الجلود أساسا على جلود الثيران والبقر[١٠٢] ، ويتم البيع أحيانا على أساس المقايضة ، أما على الثيران وجلودهم مع بعض المحصولات الزراعية مثل القمح وغير ذلك من المحصولات

---

(٩٦) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٢٣ ، ص٨٢ ، بتاريخ ٢ جمادى الأول عام ٩٧٣هـ / ١٥٧٥م •

(٩٧) سجل رقم ١١ ، مادة ١٢٠٢ ، ص٢٩٦ ، بتاريخ ١ محرم عام ٩٧٩هـ / ١٥٧١م •

(٩٨) سجل رقم ١١ ، مادة ٥٢٠ ، ص١٥٠ بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

، سجل رقم ١١ ، مادة ١٢٧٤ ، ص٣١٦ ، بتاريخ ١٩ محرم عام ٩٧٩هـ / ١٥٧١م •

(٩٩) سجل رقم ١٣ مادة ١٧٢ ، ص٧٤ بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م •

(١٠٠) سجل رقم ١٤ مادة ٤٧٢ ، ص٨٤ ، بتاريخ ٥ رجب ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م •

، مادة ٨٨٣ ، ص٢٥١ ، بتاريخ ٤ ذى القعدة ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م ، مادة ٧٨٤ ، ص٢٥٢ بتاريخ ٤ ذى القعدة عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م •

(١٠١) سجل رقم ١٦ مادة ٢٩٣ ، ص١٢١ ، بتاريخ مستهل شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م •

(١٠٢) سجل رقم ١٧ مادة ٩١٠ ، ص٣٠٣ بتاريخ سلخ ربيع الأول عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م •

(١٠٢) سجل رقم ٦ ، مادة ١١٠ ، ص٤٥ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م •

الأخرى[١٠٣] . وتاجر التجار الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين فى هذه التجارة ، الذين كانوا يقومون بالشراء على أقساط شهرية ، ويتباطأ بعضهم فى دفع بقية الأقساط ، وينتهى الأمر بايداعهم فى السجن[١٠٤] بالاضافة الى ذلك وجدت تجارة العصيان من الخيزران[١٠٥] .

كما كانت هناك تجارة من نوع غريب ، الا وهى تجارة الشعر ، فيتفق مع بعض الشعراء على كتابة عدد من الأبيات بسعر معين ، ولكن بعد الانتهاء من الكتابة ، لايدفع بقية الأجر المتفق عليه[١٠٦] ويرجع ذلك أما أن يون ناتجا لعدم تذوقهم الشعر ، واما أن يفعلوا ذلك بغرض التسلية .

أما تجارة العبيد والجوارى ، فقد وجدت هذه التجارة ، ومن الملاحظ أنه لم يذكر أحيانا جنسية العبد أو الجارية التى تباع ، بالرغم من تحديد سعر البيع ، ويتم أحيانا البيع على أقساط شهرية[١٠٧] ففى تلك الحالة يباع العبد المجهول الجنسية بمبلغ أقل[١٠٨] ربما يرجع ذلك الى أن العبد — أراد صاحبه أن يتخلص منه ، أو أن يكون ذلك مرجعه لعملية المساومة التى تتم بين البائع والمشترى ، أو أن يكون به بعض العيوب الخلقية . ويلاحظ أن عملية البيع بالأجل يحدث بعض

---

(١٠٣) سجل رقم ٦ ، مادة ٦٢٠ ، ص٢٥٨ ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ١١٠٣هـ / ١٦٠٤م .

(١٠٤) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٨ ، ص٩٣ بتاريخ ٢٣ رجب عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(١٠٥) سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٠١ ، ص٦٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الثانى عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م

(١٠٦) سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩٠ ، ص٦٠ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانية عام ٩٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١٠٧) سجل رقم ٦ ، مادة ٢١ ، ص٨ ، بتاريخ ٢٩ صفر عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .

(١٠٨) سجل رقم ٦ ، مادة ٢٦ ، ص١٥ ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة الحرام عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م .

للخلافات على دفع بقية الأقســـاط ، وينتهى بهم الأمر الى الالتجاء للقضاء[١٠٩] ومن السمات الواضحة أن سعر الجارية كان مرتفعا[١١٠] • وتتم عملية الشراء أحيانا عن طـريق المقايضة ، يدفع مبلغـا مقدما من السعر المتفق عليه ، ويتم تسديد الباقى من مصنوعات مستوردة مثـل الجوخ الجزائرلى ، أو مصنوعات محلية مثل الأقمشة القطنية[١١١] •

ولم تكن تجارة العبيد والجوارى ، قاصرة على الأفراد فقط ، بل شملت فى بعض الأحيان أسرة بأكملها ، تشمل الزوج والزوجة والابن ، ويذكر فى تلك الحالة جنسيتهم ، من القبارصة مثلا ، ويعطى وصـفا تفصيليا لهم ، ويكون المشـــترى هناك أوروبيا[١١٢] ، ومن ثم يطرح التساؤل خصوصا أن عملية البيع تكون فى أغلب الأحوال للمسلمين ، وهنا يحدث العكس ، ربما يكون الهدف من ذلك خشية تحويلهم للاسلام ، ولذلك نجد أن كثيرا من الأوروبيين يتعاملون فى هذه التجارة وخصوصا الايطاليون الذين دفعوا المبالغ من الدينارات الناقصة الوزن ، وينتهى بهم الأمر الى المثول أمام المحاكم ، التى تلزمهم — الايطاليون — بدفع مبالغ أخرى غيرها[١١٣] ، ولم تقتصر تجارة العبيد والجـوارى ، على أفراد أو أسرة كاملة ، ولكنها كانت أحيانا ، جارية بأبنها الرضيع ، وقد تكون خاصة بورث أحد الأبناء عن والدته المتوفية ، ففى تلك الحالة يقوم بالبيع ، والده وخصوصا اذا كان هذا البائع قاصرا ، وتباع — الجارية —

---

(١٠٩) سجل رقم ٦ مادة ٢٠ ، ص٧ بتاريخ ١٦ ذى الحجة الحـرام عام ٩٧١هـ / ١٥٦٣م •

(١١٠) سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٣٩ ، ص١٧٨ ، بتاريخ ٢٥ شـــوال عام ٧٩٨هـ / ١٥٧٠م •

(١١١) سجل رقم ٦ ، مـادة ٢٠٦ ، ص٨٢ ، بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م •

(١١٢) سجل رقم ١١ ، مادة ٤٠٩ ، ص١٢٢ ، بتاريخ ١٥ رمضـــان عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١١٣) سجل رقم ١٣ ، مادة ٢٣ ، ص١٢ ، بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨١هـ / ١٥٧٣م •

نقدا ويدفع الثمن بعد المعاينة خشية وجود عيوب بها[١١٤] . وقد لوحظ أن بعض المنوفيين كانوا أيضا يتاجرون فى هذه التجارة ، وخصوصا العبيد السود ، ويكتب بعقد البيع وصفا تفصيليا للعبد المباع ، ويصر على دفع الثمن كاملا بعد المعاينة[١١٥] . ولم يكن أهالى مدينة رشيد أو الأوروبيون والمنوفيون وحدهم فى هذه التجارة ، ولكن وجد الى جانبهم بعض المغاربة أيضا ، وخصوصا فى بيع الجاريات ، وكان من حرصهم الشديد ، أنه يذكر بعقد البيع خلو الجارية من أى عيوب وأن المشترى قد فحصها ، ويلجأون لذلك خشية الغش التجارى[١١٦] .

دراسة لبعض الحرف[١١٧] :

ان دراسة موضوع طوائف الحرف فى مصر العثمانية ، تلقى الضوء على جانب هام من جوانب حياة المجتمع المصرى العثمانى ، الذى انقسم فيه المجتمع الى هيئات طائفية كان منها العلماء ، والملاك والتجار ، والصناع ، فجميع الأفراد الذين تضمهم مهنة واحدة ، أو عمل واحد ، أو مذهب دينى واحد ، كانوا ينظمون أنفسهم فى شكل طائفة لرعاية مصالحهم [١١٨] . وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء أو تفرقة ، فاليها كان ينضم المسلمون والمسيحيون واليهود ، واليها كان الرعايا يميلون الى تقديم ولائهم أكثر من تقديمه الى السلطة الحاكمة[١١٩] .

---

(١١٤) سجل رقم ١٨ مادة ٢٦٧ ، ص ٩٢ بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٩٠هـ / ١٥٨٢ م .

(١١٥) سجل رقم ١٤ مادة ٨٢ ، ص٢٥ بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١١٦) سجل رقم ٨ ، مادة ٥٥٢ ، ص١٨٦ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٤م .

(١١٧) انظر للمزيد من التفصيلات عن الحرف ، صلاح احمد هريدى على ، المرجع السابق ، ص١٣ — ٢٩ .

(١١٨) ليلى عبد اللطيف أحمد ، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام ، ابان العصر العثمانى ، ص٥٧ .

(١١٩) المرجع نفسه ، ص٥٧ .

واذا طبقنا نظام الحرف على مدينة رشيد ، فاننا نجد أنها تتبع نفس النظام الذى كان ساريا فى جميع مدن مصر العثمانية ، من حيث تشكيل نظام الطوائف الحرفية ، وكثرت هناك الحرف التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة مثل « جلفطة المراكب » وتعاملوا أحيانا مع بعض أهالى الأندلس ، الذين وفدوا بمراكبهم لرشيد والاسكندرية ، وانتهزوا فرصة رسوهم فى رشيد ، وقاموا بعملية الجلفطة ، واتفقوا على المبلغ المخصص لذلك مثل تحديد أجرة الصانع والعامل وغير ذلك[١٢٠] . واشتغل البعض منهم كبحارة على المراكب[١٢١] وتحدد أجرتهم على أساس حمولة المركب[١٢٢] .

وكانوا أثناء ابحار المراكب يتعرضون للعواصف الجوية ، مما يجعل البضائع تتعرض للتلف ، كما تتعرض المراكب أحيانا للغرق ، وفى تلك الحالة يضطرون الى تخفيف حمولة المركب بالقاء جزء من حمولتها فى البحر ، وعندما يطلب منهم بيان الغرض من ذلك تكون اجابتهم بالمبررات التى أدت لقيامهم بهذا العمل[١٢٣] ولم يقتصر أعمالهم كبحارة فى النيل

---

(١٢٠) سجل رقم ١ ، مادة ٢٤٦ ، ص٥٥ بتاريخ ٢٨ رمضان علم ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .

وتذكر هذه الوثيقة أن أجرة الصانع تتراوح مابين سبعة انصاف فضة وستة انصاف فضة ، أما أجرة الصبى اليومية ، فقد تراوحت ما بين نصفين فضة . وبهذا يظهر الفرق الواضح بين أجرة الصانع المحترف وبين أجرة الصبى الذى مازال تحت التدريب .

سجل رقم ١١ مادة ٥٠ صفحات ١٠٨ ، ٢٢٦ .

(١٢١) سجل رقم ٦ مادة ٣١٠ ، ص١٢٤ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول علم ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م ، مادة ٣١٥ ، ص١٢٨ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م ، مادة ٣١٥ ، ص١٢٦ ، بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م .

(١٢٢) سجل رقم ١١ مادة ٩٠٠ ، ص٢٢٦ بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .
كانوا يحصلون على نقل جوال الحنا من رشيد الى الاسكندرية ثلاثة انصاف فضة .

(١٢٣) سجل رقم ٧ ، مادة ٥٥٩ ، ص٢٢٦ بتاريخ ١٥ ذى القعدة الحرام عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

فقط ، أو البحر المتوسط ، للنقل بين الموانىء الداخلية مثل دمياط والاسكندرية ورشيد ، ولكنهم عملوا كبحارة على مراكب الشختور[١٢٤] ونقلوا البضائع بين موانىء البحر المتوسط مثل من طرابلس الى الاسكندرية وهكذا[١٢٥] ، ومما و جدير بالذكر أن هؤلاء كان رئيسهم أحيانا مغربيا ، ويقوم باقراضهم بعض المبالغ أثناء ابحارهم فى بعض الموانىء ، ويتفق معهم على تسديد هذا المبلغ عند العودة[١٢٦] • وقد يحدث أن يتفق على أجرة حمولة معينة بسعر معين من احدى موانىء البحر المتوسط الى الاسكندرية ، ولكن عند الوصول قد يختلف على السعر[١٢٧] • ويلاحظ أنه لم يستخدم الأهالى فقط كبحارة ، ولكنهم استخدموا بحارة أوروبيون ، وقد يطردوا لسوء سلوكهم أو غير ذلك من الأسباب ، وينتقم منهم بالاستيلاء على بعض حمولة ماتحمله المراكب [١٢٨] • وقد تكون المركب مشاركة بين اثنين ، ويحدث خلافا فيما بينهم بعد ذلك • ويكون أحد الشهود من الحجازيين[١٢٩] • ويشترى

---

(١٢٤) **الشختور** : وصحتها الشختور وهى من المراكب النيلية التى كانت تستعمل لتعدية الناس فى النيل ، وكانت من مراكب الصيد النيلية ، ولم تكن تستعمل فى مصر ونيلها فحسب ، بل كانت تستعمل أيضا فى البحر المتوسط ، حيث عرفها البيزنطيون واهل الشام وغيرها من الأماكن الأخرى (انظر درويش النخيلى ، البيفن الاسلامية على حروف المعجم ، ص٧٤ — ٧٥)

(١٢٥) سجل رقم ٨ مادة ١٤١ ، ص٥١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م ، سجل رقم ١١ ، مادة ٣٤١ ، ص٧٠ ، بتاريخ ١١ شعبان ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١٢٦) سجل رقم ١١ مادة ٣٢٨ ، ص٩٤ ، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة رقم ٩٠٠ ، ص٢٢٦ ، بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧١م •

(١٢٧) سجل رقم ١٣ ، مادة ١٠٧٩ ، ص٣٣٣ بتاريخ ١٧ رجب عام ٩٥٥هـ / ١٥٨٦م •

(١٢٨) سجل رقم ١٦ مادة ١٠٧ ، ص٢٨ بتاريخ ٢٨ ربيع الاول عام ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م •

(١٢٩) سجل رقم ١٧ ، مادة ١٩٥ ، ص٦٣ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م •

بعض الأوروبيين المراكب منهم ، فيدفع جزء من ثمنها ويقسط الباقى على أقساط شهرية ، ويحدث أن يموت البائع ، ففى تلك الحالة يطلب ورثته بقية الأقساط ، ويحدث ما لم يكن فى الحسبان ، أن ينكر المشترى ، ويدعى بأنه دفع المبلغ كاملا للمتوفى[١٣٠] .

ووجدت حرفة أخرى تتعلق بصناعة المراكب ، أو عمليات البناء، ألا وهى حرفة الحدادة ، ومن الملاظ أن صاحب المحل يتعاقد مع الحرفيين فى حرفته لمدة معينة ، ويحدد الأجر ، وأحيانا قد يحدث خلاف على الأجر[١٣١] . وقد يكون هذا الخلاف اما راجعا الى الحرفى نفسه طالبا بزيادة أجره ، أو أن يكون من صاحب المحل ، ربما يكون طمعا منه ، أو كسادا فى حرفته . وحرفة أخرى تتعلق بالبناء وهى حرفة المعمار فى المدينة[١٣٢] ومن المعروف أنه كان يرأس هذه الحرفة معمارجى باشى ، وكان يتقاضى من العمال (أو من مباشرهم فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوبا واحدا) أو ١٨٠ فضة يوميا[١٣٣] .

أما الحرف الأخرى ، فقد وجدت حرفة الخياطين ، ولجأ بعضهم الى الاقتراض وخصوصا من اليهود ، الذين يقرضونهم مبالغ تسدد على أقساط شهرية[١٣٤] لأنهم — اليهود — يحترفون عملية الصرف (أى اقراض النقود) ويعمل آخرون صيارفة[١٣٥] وحرفة السقا[١٣٦] لأن

---

(١٣٠) سجل رقم ١٧ ، مادة ٨٣٢ ، ص٢٧٦ ، بتاريخ ٢٨ صفر عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٢م .

(١٣١) سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٧١ ، ص٨٣ ، بتاريخ ٥ رجب عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١٣٢) سجل رقم ٧ ، مادة ١٦٥ ، ص٦٣ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

(١٣٣) محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص١٩ .

(١٣٤) سجل رقم ٧ مادة ١٩٩ ، ص٨١ .

(١٣٥) ادوارد وليم لين ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عدلى طاهر نور ، ص٤٧٣ .

(١٣٦) سجل رقم ٧ ، مادة ٦٣٨ ، ص٣٥٦ بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٨١هـ / ١٥٧٣م ، سجل رقم ١٢ ، مادة ٦٦٣ ، ص٢٢٩ بتاريخ ١٦ ربيع الأول ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م .

هذه الحرفة كانت موجـودة فى تلك الفتـرة ، وكانوا ينقلون الماء فى مزادات[١٣٧] ، فكانت جماعة السقايين عنصرا أساسيا من عناصر المظهر الاجتماعى • وبحكم ذهابهم من منزل لآخر — كما تقتضى وظيفتهم — فقد هيىء لهم أن ينفذوا الى أعماق البيوت حيث السـيدات • وربمـا يكون نتيجة لذلك قد لعبوا دورا هاما فى نقل الأخبار ونشرها،أو ساهموا بطريقة مباشرة فى الحياة اليومية للاهالى[١٣٨] وهناك حرفة كانت سائدة فى تلك الفترة فى مصر العثمانية ، ألا وهى حرفة الحمامين ، والتى يبدو أن التقاليد الطائفية « النقابية » عندهم كانت قوية لحد كبير اذ أنهـم وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، فى وقت كانت الروابط الطائفية فى كثير من الحرف قد ضعفت فيه ، ظلوا يقومون باحتفالات الشد ، وكان يمارس هذا التقليد بالاضافة اليهم الحذاءون والحلاقون[١٣٩] • ولذلك نجـد تعاملهم دائما فى التجـارة التى تتعلق بحرفتهم وخصـوصا تجارة الدقيق[١٤٠] • ويرجع ذلك الى أن بعض الذين يدخلون لعملية الاستحمام يقضون أغلب اليوم هناك ، فيلزمهم اطعامهم ان لم يأخذوا معهم طعاما •

وهناك حرفة أخرى تتعلق بوسيلة النقل الأسـاسية التى كانت موجودة سـواء أكان ذلك داخل المدن أو خارجها وتعتمد أساسا على النقل بالحمير ، وكان لهؤلاء حرفة معينة عرفت بحرفة المكارية ، وكان لهم مواقف خاصة بهم ، ويتفق معهم على الأجرة مقدما ، ويدفع أحيانا عربون ، وقد يسـترد[١٤١] ويكون ذلك مرجعه الى خوفهم — الركاب — من الأخطار

---

(١٣٧) ادوارد لين ، المرجع السابق ، ص٢٨١ .

(١٣٨) اندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، ص١٠٦ ، وانظر ايضا أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص٥٥ — ٦٢ .

(١٣٩) اندريه ريمون ، المرجع السابق ، ١٥٤ .

(١٤٠) سجل رقم ٨ مادة ٥١٥ ، ص١٧٧ بتاريخ ١١ جمادى الثانية عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م .

(١٤١) سجل رقم ٩ مادة ١١٦ ، ص٣٩ ، بتاريخ ١٧ محـرم عـام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م .

التى يتعرضون لها فى الطريق ، ومن السمات الواضحة أنه كثيرا ماتحدث مشاجرات بين أبناء هذه الحرفة ، وقد يكون أحد أسبابها راجعا الى دخول حمير بعضهم الى اسطبلات غيرهم ، أو نتيجة استيلاء بعضهم على حمار الآخر ، دون اذن صاحبه وتأجيره وحصوله على أجرته(١٤٣) • وأحيانا يلجأ بعض المستأجرين بقتل بعض الحمير ، فيلجأ صاحبه للقضاء والمطالبة بثمن الحمار المقتول ، ففى هذه الحالة ينكر المستأجر ذلك أمام القاضى (١٤٣) • ويرى الباحث أنه ربما يكون قد حدث بالفعل هروب من دفع الأجرة ، أو ربما تكون هناك ضغينة قديمة بين المستأجر وبين صاحب الحمار ، واحتمال آخر ربما يرجع هذا الى أنه لم يحدث بالفعل • وأدى الى احترافهم المكارية ، فقد وجدت حرفة خاصة بتطبيب الحيوانات ألا وهى حرفة البيطار(١٤٤) •

بالاضافة الى هذه الحرف ، فقد وجدت حرف أخرى مثل الخبازين(١٤٥) والقبانية(١٤٦) والقصابة ، وكان للشوام نصيب منها ، وباعوا اللحوم بالأقساط للاهالى ، وقد يلجأ بعضهم الى عدم الدفع(١٤٧) •

---

(١٤٢) سجل رقم ١١ ، مادة ١٠١٩ ، ص٢٦٧ بتاريخ ١٤ ذى الحجة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ١١٠٠ ، ص٢٦٩ ، بتاريخ ١٧ ذى الحجة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، مادة ١٠٩٢ ، ص٢٦٧ بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١٤٣) سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٧٩ ، ص١٦٧ ، بتاريخ ١٤ صفر عام

(١٤٤) سجل رقم ١١ مادة ٧٣٩ ، ص١٨٧ بتاريخ ٢٥ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١٤٥) سجل رقم ٩ مادة ٦٦٢ ، ص٢١٢ بتاريخ ٨ رمضان عام ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م ، سجل رقم ١١ مادة ٨٩٩ ، ص٢٢٦ بتاريخ ٩ اذى القعدة ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١٤٦) سجل رقم ١٢ مادة ١٢٨ ، ص٥١ بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م •

(١٤٧) سجل رقم ١١ ، مادة ٣١٥ ، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م • ص٩١ •

الحياة الاجتماعية :

أما الحياة الاجتماعية ، فكانت متمثلة فى العادات والتقاليد ، مثل الزواج والطلاق والمعاملات والميراث وأعتاق المماليك وغير ذلك من مظاهر الحياة اليومية ، التى كانت سائدة فى تلك الفترة ، ومن الملاحظ فى حالة الزواج يذكرون دائما مقدم الصداق والمؤخر ، الذى كان فى أغلب الأحوال يقسط على أقساط شهرية ، أو يدفع فى حالة الفراق بسبب الطلاق أو وفاة أحدهما • وأحيانا لايدفع مؤخر الصداق طالما أنها فى عصمته • واذ تم الزواج من امرأة سبق لها الزواج لابد وأن يذكر أنها قد أوفت العدة الشرعية لها ، خاصة ان كانت مطلقة و توفى زوجها •

وقد لوحظ أن مقدم الصداق يختلف من فئة لأخرى ، ويكون ذلك راجعا الى حرفته أو الى مقدرته المالية ، فنجد المكارى مثلا يدفع مقدم صداق معقول بالنسبة له ، أما المؤخر فهو يقسط على أقساط شهرية متساوية(١٤٨) وعندما يتباطأ بعضهم فى دفع بعض الأقساط الشهرية ، ففى تلك الحالة تلجأ الزوجة للقضاء لتحصل أقساطها الشهرية من مؤخر الصداق(١٤٩) والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو لماذا يدفع الزوج مؤخر الصداق على أقساط شهرية ، الاجابة على ذلك أنه ربما يرجع ذلك لعدم الثقة بينهما ، والدليل على ذلك أنه عندما يتأخر الزوج فى دفع بعض الأقساط فانها تلجأ للقضاء • أو ربما يرجع ذلك لاستخدام مثل هذا الأسلوب فى هذه الحرفة فقط ، أو ربما يكون ذلك قد جرى العرف به فى تلك الفترة ، لأن تقسيط مؤخر الصداق كان ساريا فى بعض فئات المجتمع ، ولوحظ ذلك اذا تأخر الزوج فى دفع قسطين متتاليين من زواجها(١٥٠) •

---

(١٤٨) سجل رقم ٦ مادة ٢٢٩ ، ص١٨٤ ، بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م •

(١٤٩) سجل رقم ٧ مادة ٣٧٧ ، ص٢٦٧ ، بتاريخ ١٩ صفر عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م •

(١٥٠) سجل رقم ٧ مادة ٣٧٧ ، ص٢٦٧ بتاريخ ١٩ صفر عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م •

وبالنسبة لانخفاض قيمة مقدم الصداق لم يقتصر على المكارين فقط ، ولكن يحدث ذلك لامرأة سبق لها الزواج ، قبل ذلك مطلقة أو كانت جارية ثم عتقت وتزوجت من أحد المغاربة مثلا ، وفي تلك الحالة يشترط عدم دفع مؤخر صداقها الشهرى طالما أنها في عصمته ، وجرت العادة بأن يتعهد الزوج بكسوتها شتاء وصيفا(١٥١) . ولكن لماذا يشترط على الزوج بكسوة زوجته علما بأنه مطالب بذلك طالما أنه تزوجها على كتاب الله وسنة رسوله ، والباحث يرى أن السبب في ذلك ، ربما يرجع الى أن البعض قد يتكاسل في ذلك ، طمعا في أن يكسيها أهلها ، أو غير ذلك ، أو قد تكون ثرية . وعلى هذا الأساس يشترط عليه كسوتها . كما أن عملية الزواج من امرأة سابقة لم تقتصر على الأهالى فقط ، ولكن شمل ذلك بعض المغاربة السفاقس المقيمين برشيد ، أحيانا تزوجوا من زوجة سابقة ، كانت جارية ثم اعتقت وتزوجت ثم طلقت ، وتوفى العدة ويتزوجها المغربى السفاقسى ، ففى تلك الحالة يذكر ذلك فى قسيمة الزواج ، ويذكر مقدم الصداق ، والمؤخر الذى يقسط على أقساط شهرية(١٥٢) . ولم تقتصر عملية الزواج من مطلقات على بعض الأهالى أو بعض المغاربة ، نجدها أيضا تحدث لدى بعض الهوارة الصعايدة(١٥٣) . وان كان ذلك يخالف عاداتهم وتقاليدهم بعدم الزواج من غير الهواريين ، ويرجع ذلك اما أن يكون ذلك الهوارى هاربا من الصعيد ، أو أن يكون ذلك راجعا لظروف اقتصادية بحتة . وما دمنا قد تحدثنا عن زواج البدو من الأهالى ، فاننا نلاحظ أن البدو الازديين المقيمين بالبحيرة يتزوجون من الأهالى ويشترط

---

(١٥١) سجل رقم ٦ مادة ٦٢٢ ، ص٢٥٩ بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤م .

سجل ١٢ مادة ١٢٦ ، ص٥٠ بتاريخ

مادة ١٦٠ ، ص١٦٢ بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م ، سجل رقم ١٧ مادة ١١٨ ، ص٣٨ بتاريخ ٢٦ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(١٥٣) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٣٩ ، ص٥٥ بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م . وانظر ايضا ، صلاح أحمد هريدى ، دور الصعيد فى مصر العثمانية ص٤١٩ .

عليه كسوتها [١٥٤] أو البدو ، ولكن نجد أن بعض الأهالى قد زوجوا بعض بناتهم لبعض أبناء المدن الأخرى مثل دمنهور ، ففى تلك الحالة يرتفع مقدم صداقها وأيضا المؤخر [١٥٥] . وترجع هذه الزيادة لزواجها من شخص غريب عن المدينة ، وان كان ذلك ينطبق على بعض الحرف الأخرى مثل السقايين [١٥٦] أو غيرهم .

ويختلف الحال هنا عند الطلاق ، فقد تبرىء الزوجة زوجها من مؤخر صداقها [١٥٧] ويتم هذا التنازل بمحض ارادتها دون كره منها ، ربما يرجع ذلك الى أنها قد سئمت الحياة معه فتطلب منه الطلاق ، ويشترط عليها ذلك ، أو أن تكون غير راغبة فى المعيشة معه . وأحيانا تلجأ الزوجات لعدم العودة لبيت زوجها ، وتنتهز فرصة زيارة منزل أهلها وترفض العودة ، ويحادل زوجها مرارا بعودتها لمنزله ولكنه لايستطيع ، وينتهى به الأمر فى النهاية الى الالتجاء للقضاء ويحكم له بطاعتها [١٥٨] وعندما تعود الزوجة المطلقة لعصمة زوجها مرة ثانية ، ففى هذه الحالة يطلب من الزوج زيادة مقدم الصداق [١٥٩] ولايعرف سببا لهذه الزيادة ربما يرجع ذلك ردا لاعتبار زوجته على أساس أنه قد طلقها ، أو أن يكون قد تم الاتفاق على الزيادة من جانب أهل الزوجة ، وتزوج بعض الشوام

---

(١٥٤) سجل رقم ١٦ مادة ٦٥٠ ، ص٢٥١ بتاريخ ٤ جمادى الاخرة ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م .

(١٥٥) سجل رقم م١٦ مادة ١٥٥٤ ، ص٥٤٥ ، بتاريخ سلخ ذى الحجة ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م .

(١٥٦) سجل رقم ١٢ مادة ٦٦٣ ، ص٢٢٩ ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨ .

(١٥٧) سجل رقم ٦ مادة ٣٨١ ، ص٢٧٤ ، بتاريخ ١٥ رجب عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤م .

(١٥٨) سجل رقم ٨ مادة ٢١٩ ، ص٨٠ بتاريخ ١ جمادى الأولى عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م .

(١٥٩) سجل رقم ١١ مادة ٩٩٨ ، ص٢٤٧ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

منهم ، وفى حالة الطلاق يدفع مؤخر الصداق المتفق عليه[١٦٠] وأحيانا يكون الزواج غير موفق ، ويطلق الزوج زوجته فى مدة لاتزيد عن شهر من زواجه ، ففى تلك الحالة تبريه الزوجة من مؤخر الصداق[١٦١] .

وفى حالة موت الزوج ، فان زوجته تحصل على مؤخر صداقها من ميراثه وبعد مضى مدة العدة ، تتزوج من آخر بالرغم من أنها تكون قد أنجبت منه — زوجها المتوفى — أولادا ، ففى هذه الحالة يقر الزوج الثانى بالانفاق عليها وعلى أولادها وكسوتها وكسوتهم[١٦٢] . والشىء الملفت للنظر هو لماذا تحصل الزوجة على مؤخر صداقها بعد وفاة زوجها بالرغم من انجابها منه ، ربما يكون ذلك مرجعه الى أن الزوج قد يكون متزوجا من أخرى وتنازلت عن نصيبها ونصيب أولادها طمعا فى الزواج باخرى ، أو ربما يكون قد تم هذا باتفاق مع اخوة المتوفى على ذلك نظير زواجها .

واتخذت الحياة الاجتماعية مظهرا ثانيا ، ألا وهى الأوقاف والحياة الدينية ، منها الأوقاف الموقوفة للحرمين الشريفين ، فكانت تؤجر للاهالى ومن حصيلة ايجارها ، يصرف على الحرمين الشريفين[١٦٣] ، ولم يقتصر عملية الوقف على الحرمين الشريفين فقط ، بل كانوا يؤسسون المساجد فى البلاد الأوروبية مثل قبرص ، فيرسلون اليها البسط والحصر ، وبعض الأموال للصرف عليها يتعاقدون مع بعض المراكب المتجهة الى هناك ،

---

(١٦٠) سجل رقم ١٤ مادة ٧٣٤ ، ص٢١٥ بتاريخ ٢٧ رمضان عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(١٦١) سجل رقم ١٤ مادة ٩٠٩ ، ص٢٦٠ بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ٩٨٧هـ / ١٥٨٠م .

(١٦٢) سجل رقم ١٤ مادة ٩٠٩ ، ص٢٦٠ ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ٩٨٧هـ / ١٥٨٠م .

(١٦٣) سجل رقم ٨ مادة ٦٣٨ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

ويرسلون معها الهدايا لدار السلطنة الشريفة[١٦٤] وكان الوقف أحيانا يؤجر لبعض الأهالى ، ويصرف منه على أوجه البر والخير مثل أوقاف الأشرف قايتباى فى مدن الاسكندرية ورشيد ودمياط ، وينبه دائما على على المستأجرين من حين لاخر بضرورة دفع ماعليهم من ايجار أو الذين يتباطئون فى ذلك[١٦٥] . ويلجأ البعض لوقف بعض أملاكه للصرف على أولاده القصر ، وعلى هذا يستردون أوقافهم بحجة شرعية[١٦٦] وأحيانا يوقف بعض أملاكه ، وتؤجر للاهالى مدة معينة[١٦٧] .

كما اتخذت الحياة الدينية مظهرا آخرا ، وهو ظهور البعض حبه للخير والعطف على الفقراء والمحتاجين ، ويقوم بشراء الغلال من بلاد الشام ابان حدوث الأزمات الاقتصادية كما حدث عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م ، وبيع بسعر معقول للفقراء فى ثغرى الاسكندرية ورشيد ، ففى هذه الحالة يدعو الأهالى دائما للسلطان العثمانى ودوام الدولة[١٦٨] . بالاضافة الى ذلك فقد ظهر عملية اعتاق العبيد لوجه الله تعالى وابتغاء رحمته ، فقام بعض الأهالى باعتاق عبده ففى تلك الحالة ، يذكر جنسيته ، ومواصفاته الجسمانية ، وغير ذلك ويقر بأنه — العبد — قد أصبح حرا من أحرار المسلمين ، وله نفس الحقوق والواجبات[١٦٩] . ولم تكن اعتاق

---

(١٦٤) سجل رقم ١١ مادة ٨٦٧ ، ص٢١٧ بتاريخ ١٧ ذى القعدة الحرام عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(١٦٥) سجل رقم ١٥ مادة ٣١ ، ص٣٠ بتاريخ ١٥ جمادى الثانى عام ٩٨٣هـ / ١٥٧٥م .

(١٦٦) سجل رقم ١٣م مادة ٤٨٩ ، ص١٥٢ ، بتاريخ ٤ رمضان عام ١٠٤٦هـ / ١٦٣٦م .

(١٦٧) سجل رقم ٤١ مادة ٤٨٩ ، ص٢٧٩ ، بتاريخ ١٢ رجب عام ١٠٠٧هـ / ١٥٩٨م .

(١٦٨) سجل رقم ١١ مادة ٩٨٤ ، ص٢٤٣ بتاريخ ٢٩ شوال ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(١٦٩) سجل رقم ١٤ مادة ٨٥٤ ، ص٢٤٦ ، بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

، سجل رقم ٥٥ مادة ٤٦٢ ، ص٢١٤ بتاريخ ٦ رجب عام ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م .

العبيد قاصرة على الرجال ، بل شملت أيضا الجوارى من النساء[١٧٠] .

واتخذت الحياة الاجتماعية لونا آخرا من ألوان التعامل بين الأهالى بعضهم البعض ، وبينهم وبين بعض العرب المقيمين هناك ، وأيضا بين أهل الذمة وغيرهم . فقد يحدث أن يقوم بعض الأهالى بتأدية فريضة الحج ، ويترك مبالغ طائلة بصفة أمانة لدى أحد المقربين اليه ، لحين العودة ، ولكنه مات هناك ، ففى تلك الحالة يطالب ورثة المتوفى منه برد المبلغ المودع لديه بصفة أمانة ، ولكنه ينكر ذلك ، ويستشهد بشهود [١٧١] طبعا من طرفه فينفوا عنه ، وتكون النتيجة ضياع المبلغ ، لأنه ليس لديهم — الورثة — دليل مادى على هذا ، وقد يحدث أن يكون المتوفى صاحب ديون لدى الغير ، فنجد الوصى على أولاده القصر أحيانا يكون جدهم لأمهم ، يطالب المدينين بذلك ، ويتعهدوا بدفع ما عليهم على أقساط شهرية[١٧٢] واذا كان البعض قد أنكر الأمانة المودعة لديه ، الا أننا نجد نوعا آخر من الذين يردون الأمانة مثال ذلك أن احدى السيدات كانت تحتفظ بمصاغها عند شقيقها بصفة أمانة ، ويذكر أنواعها وأوزانها ، وتستردها كاملة دون أى نقص منها[١٧٣] وقد يتبادر الى الذهن أن أخاها يخشى ذلك ولكن حدث أن قام بعض الرجال بايداع مبالغ معينة قبل الاخرين بصفة أمانة ، واسترده كاملا[١٧٤] . كما أن عملية الاقتراض بين الأهالى بعضهم البعض كانت شائعة ، وأحيانا لا يرد

---

(١٧٠) سجل رقم ١٤ مادة ١١٧٣ ، ص٣٦١ بتاريخ ٥ محرم ٩٨٧هـ / ١٥٧٩ م .

(١٧١) سجل رقم ١٦ مادة ٢٥٣ ، ص١٠٦ بتاريخ ٥ رجب عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(١٧٢) سجل رقم ١٦م مادة ١٥٥ ، ص٣٨٥ بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ٩٩٥هـ / ١٥٨٦م .

(١٧٣) سجل رقم ١١ مادة ٥٥٧ ، ص١٥٢ ، بتاريخ ١٥ شوال عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

(١٧٤) سجل رقم ١١ مادة ٩٨م٦ ، ص١٧٩ ، بتاريخ ٣ ذى الحجة عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م .

المدين المبلغ الذى اقترضه منه ، وينكر انكارا تاما للدين[١٧٥] وقد يكون وكيل الدائن سيدة لابنتها[١٧٦] ولا نعرف سببا لذلك ، ربما يرجع ذلك لعدم ثقتها فى زوجها أو أن ذلك يرجع الى عدم الثقة فى الرجال وهذا أمر بعيد الاحتمال . وقد قامت بعض النساء بعملية أعطاء القروض نظير الرهن حتى تضمن قوتها ، فكانت توضع رهنا لديها بعض جهاز المنزل (غطاء — وسادة) ولم يكن القرض فى هذه الحالة قرضا ماليا ولكنه كان قرضا عينيا مثل أقمشة وغير ذلك ، وأثناء ذلك تحدد البائعة سعر البيع بسعر أعلى نظير بياعها على آجال ، الأمر الذى جعل المشترية تطلب برد البضاعة لارتفاع سعرها[١٧٧] وأحيانا يتم الاقتراض نظير رهن بعض المصوغات[١٧٨] وأن كانت الوثائق لاتذكر هل المبلغ المقترض قد رد بزيادة على حسب ماكان شائعا فى تلك الأيام ، وأحيانا يطمع الدائن فى المصوغات فيرد مصوغات أخرى أو ينكر استلامها ، وقد يكون القرض بقية عن أجر شحن البضائع مثلا[١٧٩] . وأحيانا توكل الزوجة فى ارتهان بعض مصاغها ، لزوجها ، ويحدث الانفصال ، فتطالبه برد الرهن ، فنجد الزوج يستقطع بعض المصاريف مثل أجرة مركب لنقل بعض المتعلقات الخاصة بها من الاسكندرية لرشيد ، وشراء بعض الأصناف الخاصة بها وغير ذلك[١٨٠] . ولنا أن نتساءل كيف يحدث ذلك بين الزوج وزوجته،

---

(١٧٥) سجل رقم ١٤ مادة ٩٨٩ ، ص٢٧٩ بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١٧٦) سجل رقم ١٦ مادة ٨٩٣ ، ص٣٣٠ بتاريخ ١٥ جمادى الثانية عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

(١٧٧) سجل رقم ١٤ مادة ٨٥٧ ، ص٢٤٧ بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١٧٨) سجل رقم ١٦ مادة ١١٢٨ ، ص٤١٤ بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤م .

(١٧٩) سجل رقم ١٦ مادة ١١٢٨ ، ص٤١٤ بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠١٣هـ / ١٦٠٤ م .

(١٨٠) سجل رقم ١٦ مادة ٢٣ ، ص ٧ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٥م .

هل الزواج قائم على المصالح الشخصية بين الاثنين ، وان كانت المصادر لاتذكر ان كانت الزوجة تعمل فى التجارة أم لا ، ولكن الذى يحير الباحث هو كيف يكون ذا التعامل بين الزوج والزوجة ، فاننا نجد الزوج عندما تطالبه الزوجة بعد الانفصال برد الرهن ، فانه يستقطع بعض المصروفات منه ، اذا كانت الثية مبيتة لديه بعدم رد الرهان اذا استمرت العلاقات الزوجية قائمة . ولذلك نجد أن القاضى قد أصدر الحكم بايداعه فى السجن . ولذلك فقد اتخذت عملية الاقتراض بين الأهالى وبين سكان المدن الأخرى مثل القاهريين ، الذين أقرضوا بعضهم أثناء رحلتهم لرودس ، وطالبه بالمبلغ عند العودة ودفعه(١٨١) وحدث أيضا بين بعض الصعايدة والأهالى(١٨٢) .

كما أن عملية الاقتراض بين الأهالى بعضهم البعض وبينهم وبين سكان المدن الأخرى لم تكن قاصرة عليهم ، ولكن وجد أن بعض المغاربة كان يقرض بعض الأهالى مبالغ معينة ، ويتباطأ بعضهم ، فى الدفع ، ولكنهم — المغاربة — يلجأون للقضاء الذى كان دائما ينصفهم(١٨٣) ولم يكن المغاربة وحدهم فى الميدان بل كان الحجازيون وخصوصا من أهل مدينة بدر ومن الشرايفة بالذات(١٨٤) . كما حدث تعامل بين المسلمين وأهل الذمة وخصوصا من اليهود ، فقد أقرض ميراللو الشريف السلطانى بثغر دمياط ورشيد مبلغا لأحد اليهود الذى كان ملتزما للاموال

---

(١٨١) سجل رقم ١٢ مادة ٢٢٥ ، ص٨٦ بتاريخ ٢١ محرم عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م .

(١٨٢) سجل رقم ١٧ مادة ٢٣٧ ، ص٧٧ بتاريخ ٢٢ رمضان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(١٨٣) سجل رقم ٩ مادة ٤٠٥ ، ص١٤١ ، بتاريخ ١٩ رمضان عام ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م .
، سجل رقم ١٧ مادة ٩٥ ، ص٣٠ بتاريخ ٢٠ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م

(١٨٤) سجل رقم ١٢ مادة ٢١٣ ، ص٧٩ بتاريخ ٧ محرم عام ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م .

السلطانية برشيد[١٨٥] . وأحيانا كانت عملية الاقتراض تتم بين أهل الذمة بعضهم البعض ، فكان بعض المغاربة اليهود قد أقرض بعض المسيحيين الذين تاجروا فى الخمور[١٨٦] .

أما بخصوص المعاملات اليومية ، فقد كانت عملية الاعتداء على الاخرين كانت ظاهرة طبيعية تحدث فى كل مكان وكل عصر ، فمثلا تعرض الأهالى للاعتداء من جانب بعض الأتراك الاستانبوليين[١٨٧] واتهم بعض الأهالى بالكفر[١٨٨] واعتداء أحد الأفراد على الاخر بذبح بقرته ، الذى ينكر معرفته لصاحبها ، وعلى هذا الأساس يطالب صاحبها بالتعويض[١٨٩] كما اعتدى بعض الصعايدة لبعض الأهالى واهانه ، مما جعله يلجأ للقضاء ، ويطلب تعويضا عن الضرب والاهانة[١٩٠] ، ويحدث أن يدعى البعض على البعض الاخر باستيلائه على نقوده ، فقد حدث أن نام بعض الأفراد مع بعضهم فى منزل أحدهم ، وكان مع أحدهم نقود ويعلم الجميع بذلك ، ووضع المبلغ تحت البساط الذى نام عليه ، ولكنه عندما استيقظ من نومه لايجد المبلغ ، ويتهم صاحب المنزل وينكر ذلك وينكر

---

(١٨٥) سجل رقم ١٤ مادة ٧٩٩ ، ص٤٤١ بتاريخ ٢١ صفر عام ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م .

، سجل رقم ٧ مادة ٤٤ ، ص١٦ بتاريخ ١٢ محرم عام ٩٧٣هـ / ١٥٧٥م

(١٨٦) سجل رقم ١٧ مادة ١٢٣ ، ص٣٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(١٨٧) سجل رقم ٩ مادة ١٠ ، ص٦ بتاريخ ٢ ذى الحجة عام ٧٥٠هـ / ١٥٦٧م .

(١٨٨) سجل رقم ٩ مادة ٥١٥ ، ص١٧٨ بتاريخ ١٦ ربيع الاخر عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م .

(١٨٩) سجل رقم ١٧ مادة ١٨ ، ص٦ بتاريخ ١٩ رجب عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م .

(١٩٠) سجل رقم ١٣ مادة ٢٥٦ ، ص٨١ بتاريخ ٢٠ صفر عام ٩٨٦هـ / ١٥٦٨م .

الاخرون[١٩١] ولكن من الطريف أنه قد وجد مبلغه بعد ذلك ، ويذهب الى القاضى ويخبره بذلك وبراءة صاحب المنزل من التهمة الموجهة اليه[١٩٢] وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن صاحب المبلغ يمتلك من الصفات الأدبية ، والشجاعة ، وكان يستطيع أن ينكر أنه وجد المبلغ ، ولكن خلقه أبى عليه ذلك .

أما عن عملية النزاع على الميراث ، فكانت موجودة ، فقد يحدث أن يستولى أحد الاخوة على ميراث اخوته ، من أرض زراعية وغير ذلك ، ويستولى على ريعها من الحاصلات الزراعية ، ويلجأ الورثة للقضاء الذى ينصفهم برجوع حقهم فى الأرض والريع [١٩٣] وقد يكون النزاع على أرض مباعة لأكثر من فرد ، فنجد البائع قد ورث هذه الأرض ، وباعها لأحد الأفراد الذى قام بدوره ببيعها لأحد المغاربة ، ثم قام بعد ذلك هو الاخر ببيعها لأحد الأفراد الاخرين ، وينتهى الأمر بدخول الجميع فى نزاع مع بعضهم[١٩٤] ويحدث أن يكون لأحد المغاربة المقيمين خارج البلاد ميراثا شرعيا فى رشيد ، ويوكل أحد الأهالى باستلام ميراثه وصرفه على الورثة الموجودين فى رشيد[١٩٥] وأحيانا يكون تقسيم الارث بالطريقة

---

(١٩١) سجل رقم ١٧ مادة ٩٦ ، ص٢٣٠ بتاريخ ٢٠ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م

(١٩٢) سجل رقم ١٧ مادة ٩٤٢ ، ص٣١٥ ، بتاريخ ١٥ ربيع الاول عام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٣م .

(١٩٣) سجل رقم ٥ مادة ٥٦٨ ، ص٢٤٧ بتاريخ ١ ذى القعدة عام ٩٨٩هـ / ١٥٨١م .

(١٩٤) سجل رقم ١٤ مادة ١١٥٧ ، ص٣٥٣ بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى عام ٩٨٧هـ / ١٥٧٩م .

(١٩٥) سجل رقم ٧ ، مادة ٤٥ ، ص١٢٨ ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١١٤٣هـ / ١٧٢٩م .

الشرعية مابين الورثة بعضهم البعض[١٩٦] ، واذا كان البعض تنازع على الميراث فاننا نجد نوعا آخر من ذلك ، مثال ذلك فقد حدث أن توفيت زوجة والد أحد الأفراد ، وقبل وفاتها أخبرت ابن زوجه بأنها تريد أن تكتب وصيتها ، وأرسلته الى قاضى الشرع الذى قام بارسال مندوب عنه ، وأخبرته بوصيتها دون أن يتدخل ابن الزوج فى شىء ، بالرغم من أنها قد أوصت بصرف مايخصها على فقراء المسلمات[١٩٧] وان دل ذلك على شىء ، فانما يدل على أن ابن الزوج لم يطمع فى شىء من ميراث زوجة أبيه ، لأن البعض قد يخفى خبر مرضها أو وفاتها لأنه سيكون بذلك صاحب الارث الشرعى ، واحتمال شىء آخر هو أن يكون الوازع الدينى هو الذى جعله يتصرف على هذا الأساس ، واتخذ من الموت نفسه عظة له ، وعلى هذا الأساس قد بلغ القاضى .

وتتم عملية بيع العقارات بين الأهالى بعضهم البعض ، وقد تكون البائعة سيدة ، ففى كل الحالات يذكر الوصف الكامل للعقار ، ومساحته وحدوده وثمنه الكلى ، والمدفوع منه والمبلغ المقسط ، ونجد أحيانا الشهود من الحجازيين[١٩٨] . وقد تكون الأرض تابعة لأحد الشرايفة المقيمين

---

(١٩٦) سجل رقم ٧١ ، مادة ١٢٢ ، ص١١١ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١٤٣هـ / ١٧٢٩م .

(١٩٧) سجل رقم ٥ مادة ٣٦٢ ، ص١٧٤ ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م .

(١٩٨) سجل رقم ١٦ ، مادة ٣١١ ، ص١٢٨ ، بتاريخ ٦ شعبان عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م .

، مادة ٢٣٨ ، ص٩٠ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م

، مادة ٣١٧ ، ص١٣٠ بتاريخ ٨ شعبان عام ١٠٠١هـ / ١٥٩٢م

، سجل رقم ٥٥ مادة ١٣٩ ، ص٦٢ ، بتاريخ ١٦ جمادى الثانى عام ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م .

برشيد ، المنضمين لطايفة عزبان هناك والمشترى هـو أغا الجوالى[١٩٩] وأمين الجمرك[٢٠٠] .

أما عملية الايجار ، فيذكر فى عقد الايجار وصفا تفصيليا للعقار والأجرة المتفق عليها ، ومدته ، وغير ذلك من الشروط الأخرى[٢٠١] .

---

(١٩٩) اغا الجوالى : هو ملتزم رسوم الجوالى المقررة على اهل الذمة فى مصر (انظر ، ليلى عبد اللطيف ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانلى ، ص ٤٤٠) .

(٢٠٠) امين الجمرك : الجمرك هى الهيئة المختصة بتنظيم فرض الضريبة وتحصيلها على التجار فى داخل البلاد والواردة اليها والصادرة منها . والأمين هو الملتزم عليه . (انظر ، ليلى عبد اللطيف المرجع السابق ، ص٤٤٤) .

، سجل رقم ١١ ، مادة ٣٩ ، ص١٧ ، بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٠٩٥هـ / ١٦٨٣م .

(٢٠١) سجل رقم ١٣ مادة ٣ ، ص٤ بتاريخ ١٦ ربيع الاخر عام

، سجل رقم ٧١ ، مادة ٢٥٤ بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٤٣هـ / ١٧٢٩م
٩٨١هـ / ١٥٧٨م .

مصـــادر ومراجع البحث :

أولا : المصـــادر :

١ ــ وثائق لم تنشر بعـــد :

سجلات محكمة اسكندرية الشرعية ، بالشهر العقارى بالاسكندرية

٢ ــ مصطفى بن الحاج ابراهيم ، تاريخ وقائع مصر ، وأقوم حاليـــا بتحقيقها •

ثانيا : المراجع :

١ ــ المراجع العربيـــة :

١ ــ ابراهيم يونس سلطح

تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣هـ / ١١٣١م ــ ١٥٠٧ ــ ١٧١٩م • من خلال مخطوطة تحفة الأحباب بمن ملـك مصر من الملوك والنواب ، ليوفف الملوانى الشـــهير بابن الوكيل ، رســـالة ماجستير غير منشـــورة عام ١٩٨١ ــ كلية آداب الاسكندرية •

٢ ــ ادوارد وليم لين

المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم ، ترجمة عـــدلى طاهر نور ، القارة ١٩٧٥ •

٣ ــ اندريه ريمون

فصول من التاريخ الاجتمـــاعى للقاهرة العثمانيـــة ، القارة ١٩٧٤ •

٤ ــ دكتور أحمد أحمد الحتة

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٥ ــ جيرار

الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٨ .

٦ ــ دكتور درويش النخيلى

السفن الاسلامية على حروف المعجم ، الاسكندرية ١٩٧٤ م

٧ ــ دكتور صلاح أحمد هريدى

الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاسكندرية ١٩٧٨ .

٨ ــ

دور الصعيد فى مصر العثمانية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، عام ١٩٨٢ .

٩ ــ دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤ .

١٠ ــ دكتور عبد الرحمن فهمى

النقود المتداولة أيام الجبرتى ، ضمن عبد الرحمن الجبرتى ، دراسات وبحوث ، باشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٧٦ .

١١ ــ دكتور الجريتلى

تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٠ .

١٢ ــ محمد بن اياس للحنفى

بدائع الزهور فى وقائع الدور ، الجزء الخامس ، تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة عام ١٩٦١ •

١٣ ــ محمد رمزى

القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى عام ١٩٤٥ ، القسم الثانى ، الجزء الثانى، القاهرة ١٩٥٣ •

١٤ ــ محمد شفيق غربال

مصر عند مفترق الطرق ، مجلة كلية آداب القاهرة ، المجلد الرابع ، الجزء الأول عام ١٩٣٦ •

١٥ ــ دكتور محمد فهمى لهيطة

تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٢ •

١٦ ــ محمد محمود زيتون

اقليم البحيرة ، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح ، القاهرة ١٩٦٢ •

١٧ ــ محمد مختار

التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية بولاق ١٣١١هـ

١٨ ــ دكتور نعيم زكى وصفى

طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب فى أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٦٥ •

١٩ ــ دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد

الادارة فى مصر فى العصر العثمانى القاهرة ١٩٧٨ •

٢٠ ــ

دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام ابان العصر العثمانى ١٩٧٩ •

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 — Stanford Shaw, ottoman Egypt in The Age of The Fhench Revolution, Cambnidgeb, 1964

2 — Egypt Inthe Eigtheenth Centuny,

سجل مبايعات نمرة ٦

عملية محكمة اسكندرية الشرعية ، ص٧ ، مادة ٢٠ .

موضوع الوثيقة : بيع عبد .

لدى الفقير لله تعالى

اشترى على بن محمد بن محمد المعروف بالعجمي الرشيدي من أحمد بن ابراهيم بن عبد الغنى جميع عبد مولد أحمر اللون معتدل القامة فصيح اللغة معلوم بينهما شرعا بسلع جملة من الذهب الجديد السلطانى تسعة وعشرون دينارا ثمنا حالا مقبوضا بيد البايع المذكور بالمعاينة وتسلم المشترى ما اشتراه التسليم الشرعى بعد النظر والمعرفة والتعليب الشرعى وشرط البراه من كل عيب له بان فان المشترى رضى شهودهما .

الخميس المبارك ٢٦ ذى الحجة عام ٩٧١هـ .

الوثيقة رقم ٢

سجل رقم ٦ ، ص٨ مادة ٢١

موضوع الوثيقة : بيع جاريتين .

وفيه لديه أحسن الله اليه

قبض وتسلم محمد بن أحمد المعروف بابن قفه الرشيدى من أحمد ابن كريم بن عبد الغنى الجبلى المذكور أعلاه مبلغا قدره من الذهب الجديد تسعة عشر دينارا وان ذلك هو الباقى من الخمسين دينارا من الذهب ثمن الجاريتين وتبعها المعين ذلك بسجل المحكمة القبض والتسلم الشرعيين وبريت ذمته من الثمن المذكور البراءة الشرعية .

الخميس المبارك ٢٦ ذى الحجة عام ٩٧١هـ .

الوثيقة رقم ٣

سجل رقم ٦ ، ص٦٢ ، مادة ١٥٧

موضوع الوثيقة : بيع عدد ٦ جمال

وفيه لديه

تصادق الحاج خير الدين بن المرحوم المعلم مصطفى القصاب باسكندرية مع سليمان القصاب بن الحاج على بن محمد المعروف باشى العربان الرشيدى الحاضر معه بالمجلس تصادق شرعيا وهما بحال الصحة والكلام والطواعية والاختيار على أن المعلم حسين والمذكور الراشدى بما لنفسه من الحاج خير الدين المذكور ضباعة جميع ستة جمال مختلفة الشباه أحدهما أحمر اللون عالي القد على فخده كى نار والباقى أحمر اللون أيضا على القد على خده كى نار والثالث أحمر اللون عال القد أيضا على رقبتيه داع بالنار والرابع أبيض عالى القد مكوى بالنار على رقبته والخامس أبيض اللون عال القد أيضا مكوى بالنار على رقبته والسادس أزرق اللون عال القد أيضا مكوى بالنار على فخده معلوم ذلك العلم الشرعى الثانى للجهالة شرعا اشترا شرعيا وبيعا لازما عرضت بثمن قدره عن ذلك بحساب الفضة الجديدة العددية معادلة تاريخه بالديار المصرية ستة آلاف نصف يقوم له بذلك على مايتين فيه قسمين ذلك مايوعل المحلول الف نصف وستماية نصف مقبوضا منه فى الثغر نصف وخمسماية نصف وثمن من نصف من ذلك جميع أربعة أثوار وبقرة مختلفة الألوان والشباه معلومة لهما شرعا تفويض شرعيا تصادقا على الاتجاه والقبول والسلم الشرعين وقبض البائع المذكور أعلاه باقى المبلغ الحال المشترى المذكور على يد حسين الجمال القبض التام الشرعى بالاعتراف الشرعى يقوم المشترى المذكور بالقدر والمتاجرة فى الثمن المذكور وأربعة آلاف ونصف وأربعماية نصف مقسطا فى مدة اثنى عشر شهر أولها شهر ربيع الثانى الاتى بعد شهر تاريخه مقسط كل ستة شهور ألف نصف اثنتان ومايتى

نصف على أن سليمان المذكور تسلم للجمال الستة المبيعة المذكورة أعلاه سلما شرعيا بعد النر والمعاينة الشرعية .

١٧ ربيع الثانى عام ١٠٠٤هـ /

الوثيقة رقم ٤

سجل رقم ٦ مادة ٢٢١ ص١٧٨ .

موضوع الوثيقة : بيع بن

وفيه لديه

ادعى ونيس ابن على الرشيدى على الشيخ محمد بن الشيخ على ابن الشيخ أحمد القهوجى انه يستحق فى ذمته مبلغا قدره من الذهب السلطانى الجديد معاملة تاريخه بالديار المصرية أربعة وعشرون دينارا صرف كل دينار أربعين نصفا من الأنصاف الجديدة معاملة تاريخه بالديار المصرية وسبعة انصاف باقي ثمن بن قدره معلومة لهما شرعيا ابتاع ذلك وتسلمه قبل تاريخه لابتياع والصلة الشرعية ويطالبه بذلك فسأل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك وثبت اعترافه بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار اليه بشهادة شهود وصدوره لديه ثبوتا شرعيا والزم الذى عليه المذكور بذلك فشرع الى الرضى عليه واعتقل بالجلد فى تاريخه .

١٧ صفر عام ١٠٠٤هـ .

الوثيقة رقم ٥

سجل رقم ٨ مادة ١٧٣ ص٥٠٢ .

موضوع الوثيقة : شراء كتان على يد أوربى

وفيه بين يدي الحاكم الشرعى الشافعى أحسن الله اليه

ادعى على بن أحمد بن على البرلس القاطن بثغر رشيد على فرونى

بن بادلو النصرانى المذكور بالاشتراى منه ثلاثة خيشات كتان سعر كل قنطار تسعة وعشرين دينار ونصف دينار والفين كارنة فضة كل عشر دراهم بثلاثين فقلب أول خيشة كلها وقلب ثانى خيشة كلها ورماها على الأرض وتوجه هو خلاهم على الأرض وأراد أن يوكسه فى بضاعته وسيل سواله فسل فأجاب بالاعتراف بأنه قلب خيشتين وما أعجبته الثالثة وانه عمل البيع فى ثلاثة خيشات بالسعر المذكور والاكارسة بثلاثين العشرة فلما اختلف عليه الكتان أراح وخلاه بترجمت الحاج محمد بن أحمد المغربى .

١٠ من جمادى الثانى ٩٧٣هـ

الوثيقة رقم ٦

سجل رقم ٨ ، مادة ٥١٥ ، ص ١٧٧ ب وما

وفيه بين يدى سيدنا الشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد فياض المالكى أيده الله .

موضوع الوثيقة : بيع دقيق لحمامى

ادعى سيدى بن الحاج أحمد الشهير لشجب الرشيدى على المعلم شهاب الدين بن سليمان الحمامى انه يستحق فى ذمته ثلاثة ذهب كرونه وأربعة وثلاثين نصف ثمن دقيق ابتاعه منه قبل تاريخه وتسلمه وهو معلوم عندهما شرعا وسئل سواله فسل فأجاب بالاعتراف فى القدر المعهود وذكر انه له من ذلك ديناز ذهب كرونه وثمانية انصاف وخرج فى رضاه على ماعترف به فاختار اعتقاله فاعتقل وبه شهد عليهما فى تاريخه .

١١ جمادى الثانية عام ٩٧٣هـ .

الوثيقة رقم ٧

سجل رقم ١١ ، مادة ٦٢٨ ، ص١٦٦ .

موضوع الوثيقة : بيع جبنه فاسده

وفيه لديه

ادعى اسماعيل بن ناصر الدين الاخر من البانوبى على محمد محمد بن حبه الرشيدى انه يستحق فى ذمته دينار ذهب جديد باقى ثمن جبن ابتاعه وتسلمه منه قليل تاريخه ويطالبه بذلك ويسأل سواله أجاب بالاعتراف وذكر انه سلمه جبنا عافنا .

١١ شوال عام ٩٧٨هـ .

الوثيقة رقم ٨

سجل رقم ١١ ، مادة ٩٦٨ ، ص٢٣٩ .

موضوع الوثيقة : بيع قمح شامى

وفيه بين يدى الشيخ برهان الدين الدسوقى الشافعى أيده الله تصادق على بن الحاج ابراهيم الشهير بالخباز الرشيدى الوكيل الشرعى عن الجناب العالى علاء الدين بن جعفر الرشيدى الثابت توكيله عنه بالسجل الثبوت الشرعى والحاج محمد بن الحاج تركى المعروف بأن عبد العال الشيشينى التصادق الشرعى وهما بحالتى صحة واختيار على أن موكله المذكور قبض من الحاج محمد المذكور مبلغا قدره من الذهب الأكرونى مايتان دينار شنتان ودينارا واحدا القبض الشرعى وعلى أن ذلك ثمن سبعة وستون غرارة من القمح الشامى المبتاع ذلك له من قبل تاريخه وعلى أن الحاج محمد المذكور اشترى من موكله المذكور تسعة غرايز من القمح المذكور بالكيل السكندرى بثمن قدره من الذهب السلطانى

العتيق سبعة وعشرون دينار يقوم له بذلك بعد مضى ستة أشهر من تاريخه مقرا أعلاه انه وقدرته على ذلك ويتسلم ذلك التسلم الشرعي حسبما تصادقا على ذلك وكل ذلك ثبوت وحكم من سيدنا الحاكم المشار اليه في تاريخه .

٢٢ شهر ذى القعدة سنة ٩٧٨هـ .

الوثيقة رقم ١٩

سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٧٩ ، ص١٦٧ ..

موضوع الوثيقة : تأجير حمار ثم قتله المستأجر بعد ذلك .

وفيه لديه

ادعى على بن حوار بن محمد الرشيدى المبارك على ابراهيم الأمرود وعلى أحمد وحسين بالى الجميع من أمرته أنهم قبل تاريخه بأربعة أيام استأجروا منه حمير برشيد يحضروا عليها الى الثغر السكندرى وانهم ضربوا منها حمار زيتونى بسيف فقتلوه خارج رشيد قيمته عشرة دنانير ذهبا جديدا ويطالبهم بذلك وبما يترتب عليهم بسبب ذلك فسيلوا عن ذلك فأجابوا بالانكار لذلك فالتمس المدعى المذكور ايمانهم على ذلك فحلفوا بالله العظيم اليمين الشرعى انهم لم استأجروا منه الثلاث حمير المذكورة ولم ضربوا الحمار المذكور الضربة المذكورة وخرجوا على ذلك فى تاريخه .

الوثيقة رقم ٢٠

سجل رقم ١٢ ، مادة ٦٦٣ ، ص٢٩٦ ..

موضوع الوثيقة : وثيقة زواج سقا من أهالى رشيد ومطالبته ببقية صداقها .

ادعى عبد العزيز بن على الرشيدى المعروف بالعبيط على سالم بن يوسف السقا انه دفع له ثلاثة دنانير ذهبا جديدا وثمانية أنصاف

من صداق يمين المراه ابنة المرحوم يحيى بن محمد طاروس وواقعه على أن صداقها الحال أربعة دنانير فسئل عن ذلك فأجاب بأنه وافقه على أن حال صداقها ست دنانير الذهب الموصوف وانه لم يقبض منه شيء وانما قبض الثلاثة دنانير المذكورة عن المذكورة فلم يصدقه على ذلك وخرجا على البيـــان .

الوثيقة رقم ١١

سجل رقم ١٣ ، مادة ٣ ، ص٤ .

موضوع الوثيقة : تأجير منزل ، مع وصفه وحدوده وقيمة الأجرة .

وفيه لديه

ادعى محمد بن عبد الحافظ المشاق الرشيدي على الحاج ابراهيم بن محمد قاسم الرشيدي المقال أنه أجره جميع الدار الكائنة برشيد المجاورة لبيت الفقيه على القبولي من الجهة القبلية من مدة شهرين المشتملة على دهليز ومجاز تنزل منه الى حوش وجميع ذلك . حدود أربع القبلي الى دار السجيني والبحري دار الفقيه المذكور والشرقي الى دار الاخر المذكور والغربي الى أول طرق ومنه الباب مدة تسعون سنة بأجره مبلغا عن ذلك من الذهب السلطاني الجديد خمسون دينارا وأنه تسلم العين الموجرة ويسأل سواله عن ذلك فأجاب انه أجره ذلك المدة المذكورة بالقدر المذكور وان أخوه محمد قبل وفاته أوقف على ذلك وبذلك حجة شهد بذلك

١٦ ربيع الاخر سنة ٩٨١هـ .

الوثيقة رقم ١٢

سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩ ، ص ٥ .

موضوع الوثيقة : تجار اوربيون يتاجرون فى الخمور بالمدينة .

اشهد علية اسحاق بن موسى اليهودى الربان الاشهاد الشرعى وهو بحالتى صحة واختيار انه قبض وتسلم للرايس على بن محمد الرشيدى

المعروف بقصير من اسحاق بن منصور اليهودى الربان سبعة وعشرون دينار ذهبا جديدا القبض والتسليم الشرعيين من ثمن الثلاث بتانى الخمر المختصةبيوسف السلانيكي وابراهيم الشامى اليهودين الربانيين الموذه لاسحاق بن منصور فى بيع ذلك لوفا ما عليهما من الدين الثابت عليهما للرايس على قعير المذكور بالحجة الشرعية المؤرخة برابع عشر شهر جارى وقدره من الذهب الموصوف بستة واربعون دينارا وصدقه على ذلكاسحاق بن منصور الزكور تصديقا شرعيا وعلى اسحاق القابض المذكور الخروج من عهده ذلك للرايس على قعير المذكور بالطريق الشرعى جرى ذلك وحرر فى تاريخه •

الوثيقة رقم ١٣

سجل رقم ١٤ ، مادة ٧٣٤ ، ص ٢١٥ •

موضوع الوثيقة : وثيقة طلاق وتذكر الزوجة براة زوجهـا من مؤخر صداقهـا •

سالت الحرمة دلال الدعوة زبيدة المراة ابنة زين الدين المدعـو يسبرك المصرية زوجها هندى بن الحاج على بن عبد الله الشيدى ان يطلقها من عصمته وعقد نكاحه طلقة اولى بعد الدخول بها ولا صابة علية تسعين نصفا من الانصاف الجديدة معاملة تاريخية اقبضها ماله بالمجلس وعلى براه ذمته لها من باقى صدقها عليهوقدره خمسة دنانير ذهبا جديدا كما ذلك معين بقية صدقها على المؤرخة بثالث شهررمضان سنة تاريخه فاجاب سوالها لذلك وطلقها على ذلك الطلقة المسولة فيها على العـوض المذكور معترفين بالدخول ولاجابة الاعتراف الشرعى وثبت الاشـهاد عليها بذلك لدى سـيدنا الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا تاما مرعيا واشهد على نفسـه بذلك فى تاريخه •

٢٧ رمضان سـنة ٩٨٧هـ

الوثيقة رقم ١٤

سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٧ ، ص٢٨ •

موضوع الوثيقة : استخدام بحارة أوربيون وطردهم وانتقامهم من أصحاب المراكب •

ادعى الرايس بن زين الدين بن على المعروف بابن زوين الرشيدى على جورج بن ستفنو كلا النصرانى الفرنجى الكندى انه كان بحارا بمركبه ثم تركه غابيا فحضر فى غيبته ومعه جماعة أروام وأخذ صندوقه ووضع يده على ثمانية جلود بقرى ويطالبه بذلك وبما يترتب عليه على ذلك وسيل واجاب بالاعتراف فى ذلك بان محمد بن الياس الدونى وذكر أنه ذلك ان الجلد ملكه ولم يصدقه الشرعية عليه فذكر له بخصوصه •

٢٨ ربيع الأول سنة ٩٥٧هـ